العدد (4)
السنة الأولى

شهرية تعنى باللاجئين والنازحين السوريين
تصدر عن منظمة يمام للتوعية وبناء القدرات

15 كانون الأول/ ديسمبر
2017

تقرؤون في العدد

الافتتاحية
معاناة اللاجئين السوريّين، مسألة سياسيّة أيضًا
أكرم البني
***
الألغام تعيق عودة النازحين إلى الرقة
رأفت الغانم
***
المرأة السوريّة والنزوح واقع ومشكلات (١)
سلافة بدر الدين
***
النازحات السوريّات بين آلام النزوح ومرارة الحاجة
جمانة علي
***
قضايا المرأة بين النسائيّة والنسويّة
علياء أحمد
***
عائلة من الرقة
رانيا بيدو
***
لاجئاتٌ سوريّاتٌ في باريس
ضحى عاشور
***
المرأة السوريّة، الضحيّة الصامتة
راتب شعبو
***
من مناطق «داعش» إلى بيروت الألم باقٍ ويتمدّد
نعمة العلواني
***
أخطار النزوح على المرأة «العنف وآثاره على النساء والفتيات»
جلنار صادق
***
حدّثتني أمّ صالح
همام الخطيب
***
- مخيّم «الجبل»: معاناةٌ وانقطاعٌ للدعم
- موجات نزوح جماعيّ يشهدها ريف إدلب الشرقيّ
- مخيّم «المقاومة»: ظروفٌ سيّئةٌ وانقطاعٌ للدعم
- «وفيقة هاشم»: من ريف دمشق إلى إدلب
مراسلو أصوات
***
- عودة النازحين: واقع وعوائق
- اتّحاد نسائم سوريا
هيئة التحرير

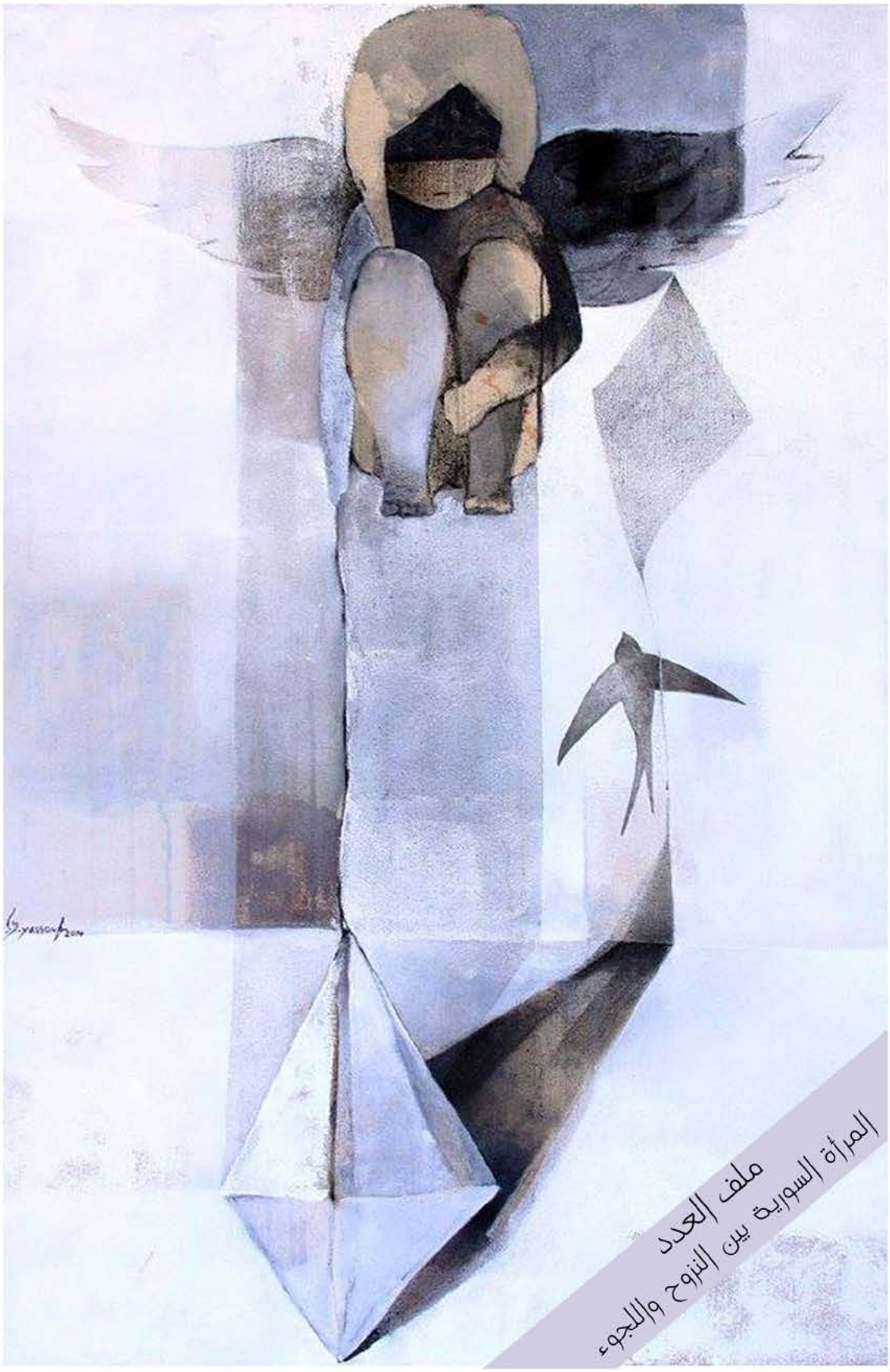

ملف العدد
المرأة السورية بين النزوح واللجوء

افتتاحية

معاناة اللاجئين السوريّين، مسألة سياسيّة أيضًا

أكرم البني

ها نحن صرنا في فصل الشتاء حيث تطلق العواصف الثلجيّة صفّارة الإنذار، فتتراجع في مجالس السوريّين الأحاديث المتعلّقة بأخبار المعارك في المناطق التي لا تزال تتعرّض للقصف والتدمير أو بأخبار المعارضة ومشكلاتها، أو بما يحصل من تسوياتٍ محلّيّةٍ وخفضٍ للتوتّر أو بالمبادرات والمفاوضات السياسيّة التي تؤكّد عجز المجتمع الدوليّ إلى الآن عن وضع حدٍّ لمحنةٍ لم يعرف التاريخ الحديث لها مثيلًا، لتطغى تاليًا معاناة اللاجئين السوريّين في أيّام الصقيع على المشهد، وتنتشر الحكايات التي ترصد الواقع المزري لحياة أكثر من نصف سكّان سورية، وضغط المستلزمات الحيويّة التي يحتاجونها كلاجئين إلى بلدان الجوار ونازحين في طول البلاد وعرضها بحثًا عن ملاذٍ يقيهم جحيم العنف والبرد والعوز.

يصحّ النظر إلى المشهد ككارثةٍ إنسانيّةٍ، لكنّه في الأسباب والنتائج مسألةٌ سياسيّةٌ، ردًّا على من يعتقد أنّ التفكير بأحوال اللاجئين السوريّين وما يكابدونه والعمل على التوجّه بصورةٍ خاصّةٍ لتخفيف آلامهم هو انزياحٌ عن شعارات الثورة وهدف التغيير السياسيّ، وأيضًا ردًّا على من لا يرى في إغاثة اللاجئين والنازحين جرّاء ما تعرّضت له منازلهم من دمار وفقدان ممتلكاتهم، مسألةً حيويّةً لتمكين المجتمع السوريّ الذي مدّ، ولا يزال يمدّ، مشروع التغيير بالقوّة والاستمرار.

والحال، إنّ طول أمد الصراع وتردّي الأوضاع الأمنيّة وما يجلبه العنف المفرط من خرابٍ وتهجيرٍ أفقد أعدادًا ما فتئت تتزايد من السوريّين القدرة على العيش حيث ولدوا وترعرعوا، وزاد الطين بلّة شدّة الحصار المزمن على بعض المناطق وحرمان ملايين البشر من حاجاتهم الحيويّة والبسيطة، في محاولةٍ من النظام لتخريب البيئات الشعبيّة المعادية له وفي رهان أنّ ترك سكّانها في حالةٍ مأسويّةٍ يشجّع على الهروب والهجرة وتحرير مؤسّسات دولته من أعبائهم، ما يفسّر إصراره على منع وصول أيّ مساعدةٍ للمناطق المنكوبة قد تمكّنها من استعادة عافيتها، والأنكى من ذلك حين يغدو كلّ من يقدّم العون للمهجّرين واللاجئين والنازحين أو للمحاصرين في بعض المناطق والأحياء، موضع إدانةٍ ويستحقّ الاعتقال والتعذيب إن لم تتعرّض حياته للخطر، ولا يخرج عن هذا الإطار محاصرة وقتل الفارّين عند الحدود والتحرّش ببلدان الجوار للضغط على شروط حياة الملتجئين إليها وتأليب الناس ضدّهم.

وفي بلدان اللجوء السوريّ يمكن أن تلمس المرارة العميقة لدى اللاجئين السوريّين حين يسمعون عن خطوطٍ حمر يحذّر هذا الطرف أو ذاك من تجاوزها، فهم خبروا جيّدًا معنى التهديدات إن زاد عدد اللاجئين عن حدٍّ معيّن، وهم خير من يدرك أنّ أطرافًا دوليّةً إن أرادت تستطيع بما تملكه من قوّةٍ ونفوذٍ فرض حلٍّ ينهي العنف كأساسٍ لمشكلة اللجوء والنزوح، وإنّما على العكس لا تريد إغلاق هذا الملفّ لغاية في نفس يعقوب، وأقصى ما تقدّمه هو معوناتٌ لتلطيف حياة المتضرّرين وإدانات بمختلف اللغات لا تتجاوز برودة الكلمات، ربّما من باب رفع العتب، وربّما لامتصاص الضغط الأخلاقيّ الناجم عن معاناةٍ مروّعةٍ لا تحتمل، وأحيانًا كي لا يذكر التاريخ أنّ الإنسانيّة لاذت بالصمت بينما آلة الموت والدمار تعمل بأقصى طاقتها لتشرّد وتهجّر أكثر من نصف الشعب السوريّ.

وهنا لا نضيف جديدًا عند التأكيد على مسؤوليّة النظام تجاه تفاقم أزمة اللاجئين السوريّين بإطلاق آلته القمعيّة والتدميريّة من دون رادعٍ أو وازعٍ، أو بإرجاع الأمر إلى سلبيّة المجتمع الدوليّ وتقصيره في حماية المدنيّين وإغاثة المنكوبين، ولا يفيد القول، لتخفيف عمق المأساة، إنّ كوارث أصابت بلدانًا عديدةً وكبّدتها خسائر أكثر هولًا، أو إنّ الشعوب لا بدّ أن تدفع أثمانًا باهظة، من لجوءٍ وتشرّد، لقاء تحرّرها، فما يفيد هو الوقوف عند دور المعارضة السوريّة والذي يعدّه بعضهم السبب الأهمّ، في إشارةٍ إلى استهتارها بهذا الملفّ واعتباره هامشيًّا أمام أولويّة العمل العسكريّ والسياسيّ، أو التهرّب من تبعاته طالما يسهل تحميله للنظام، أو عجزها بعد سنواتٍ عن خلق قنواتٍ صحيّةٍ للتواصل مع اللاجئين والنازحين وإمدادهم بالحدّ الأدنى من الأمان والاحتياجات الإنسانيّة، ربطًا بأحاديثَ عن مماطلةٍ ومراوغةٍ مقصودة لا تخلو من غمزاتٍ حول الفساد.

وإذا كان من المؤكّد أنّ النظام لن يغيّر موقفه وتعامله العدائيّ مع قضيّة اللاجئين السوريّين ومجاهرته بأن لا مكان لهم أو حقوق في مجتمعه المتجانس، فإنّ العبء الأكبر يقع على عاتق المعارضة، والقصد أنّ مشروع التغيير لن يعاود الإقلاع والتقدّم من دون إعادة بناء علاقةٍ صحيّةٍ مع الناس والكتلة الرئيسة

هيئة التحرير

رئيسة التحرير
بشرى قشمر

مدير التحرير
يوسف فخر الدين

سكرتيرة التحرير
ريمة علي

محرر ومدقق لغوي
همام الخطيب

مدير إداري وتقني
عروة الحلاق

الإخراج الفني
علي شاهين

لوحة الغلاف:
للفنانة ريم يسّوف

معلومات الاتصال

الموقع الإلكتروني
WWW.ASWAT-SY.COM

البريد الإلكتروني
Aswat.editorialsecretary@gmail.com
Aswat.magazine.sy@gmail.com

صفحة الفيسبوك
www.facebook.com/aswat.magazine.sy

إن الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

من اللاجئين والنازحين الذين أصبحوا جزءًا رئيسًا من موضوع التغيير وهدفه، وتاليًا من دون تخفيف ما يتكبّدونه لقاء مساندتهم للثورة، ومن دون تطمين من يرغب على المستقبل وأيّ حالةٍ ستكون عليها حياته، ومن دون معالجة مختلف التعدّيات والتجاوزات التي تحصل في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وتزيد من مصاعب البشر، ومن دون تخصيص جهدٍ رئيسٍ لمصلحة تأمين احتياجاتهم وحاجاتهم الحيويّة لتشجيعهم على العودة.

أخيرًا، ليس من بلدٍ نضجت فيه الدوافع الأخلاقيّة والقانونيّة لفعلٍ أمميٍّ حاسم ينقذ المدنيّين من نازحين ومهجّرين ويخفّف معاناتهم وما يكابدونه كما سورية، وليس من بلدٍ كما تقول لغة الأرقام وصلت مأساة شعبه إلى هذا العمق وبسرعةٍ قياسيّةٍ كما الحال في سورية، وليس من معاناةٍ أشدّ اليوم ممّا يعانيه هذا الشعب المنكوب، أو لحظة تلحّ فيها حاجته إلى الدعم والمساندة أكثر من اللحظة الراهنة، ما يُفرض ليس مساعداتٍ إسعافيّة على أهمّيّتها وإلحاحها إنسانيًّا بل قرارًا أمميًّا يفرض حلًّا سياسيًّا يرضي السوريّين ويوفّر فرص الأمان لعودة ملايين اللاجئين والنازحين إلى وطنهم وديارهم.

مخيّم «الجبل»: معاناةٌ وانقطاعٌ للدعم

مراسل *أصوات*- الشمال السوري

يقع مخيّم الجبل على أطراف بلدة «سرمدا» (2 كم على طريق كفر دريان الزراعيّ) في ريف إدلب الشماليّ، وقد لجأ إليه مئات الأشخاص من ريفي محافظتي حلب وحماة. وقد بدأت تتدفّق أولى موجات النزوح إلى مخيّم الجبل في عام 2013، بالتزامن مع دخول سلطة الأسد القرى والبلدات والمدن السوريّة، واتّباعها سياسة الأرض المحروقة التي شرّدت سكّانها وهجّرتهم. ويضمّ المخيّم الآن نحو 90 عائلةً (423 فردًا) تقطن في 90 خيمةً نُصبت في منطقةٍ وعرةٍ ذات طبيعةٍ جبليّةٍ صخريّة.

وعند زيارتنا المخيّم لاحظنا معاناة قاطنيه وسوء الخدمات المقدّمة لهم. فالمخيّم المتروك بين الصخور تأخذ ملامحه قساوتها؛ حيث يعاني قاطنوه من غياب الرعاية الصحّيّة وسوء الخدمات ونقصٍ في مستلزمات الحياة من غذاءٍ ودواءٍ وخيام. كما كانت ملامح البؤس والفقر وسوء التغذية باديةً على وجوه سكّان المخيّم، ولاسيّما الفئات الهشّة، فالمخيّم يحوي أشخاصًا من ذوي الاحتياجات الخاصّة، وهم يحتاجون إلى رعايةٍ خاصّةٍ واهتمامٍ خاصٍّ تبعًا لظرفهم الاستثنائيّ، حيث رصدنا في المخيّم وجود ستّة أشخاصٍ معاقين (رجل مشلول، وامرأة مشلولة، ورجل لديه إعاقة عقليّة، ورجلين لديهما إعاقة في اليد، وبنت لديها إعاقة في العين). إضافةً إلى الأطفال الذين، وعلى الرغم من نقص الحليب والغذاء والدواء والرعاية الصحيّة، هم محرومون أيضًا من حقّهم في التعليم بسبب عدم وجود مدرسةٍ في المخيّم وعدم وجود كادرٍ تدريسيٍّ يتطوّع لتعليمهم. وعن هذا يحدّثنا «حسن حميد الدرويش»، أحد المسؤولين في مخيّم الجبل، مستنكرًا: «ليست المساعدات الإنسانيّة وحدها التي قُطعت عن المخيّم، إنّما يعاني أيضًا الأطفال داخل المخيّم من حرمانهم من أبرز حقوقهم؛ حيث لا يوجد مدرسةٌ تستقبلهم أو فريقٌ متطوّعٌ يساعدهم على التعلّم».

وممّا زاد من معاناة قاطني المخيّم وجعلهم يفقدون الأمل بتحسّن أوضاعهم الحياتيّة هو غياب الدعم عن المخيّم منذ أحد عشر شهرًا من منظّمة human appeal التي كانت مسؤولةً عن المخيّم منذ تأسيسه من دون أن تبيّن رسميًّا سبب انقطاع الدعم عن المخيّم ومن دون إبلاغ قاطنيه متى ستعود تلك المساعدات. وعن هذا يحدّثنا «الدرويش»، حيث يقول: «إنّ الدعم المقدّم للمخيّم متوقّفٌ منذ مطلع العام الجاري، حيث كانت منظّمة human appeal هي المسؤولة عنه منذ تأسيسه وكانت تقدّم شهريًّا سلّةً إغاثيّةً مقدّمةً من برنامج الأغذية العالميّ عن طريقهم». ويضيف الدرويش مستنكرًا: «إنّ وفدًا من أبناء المخيّم قاموا بزيارة مدير المنظّمة في مكتبه في مدينة سرمدا وقال لهم إنّه لا يستطيع أن يقدّم لهم أيّ دعمٍ من دون أن يوضّح الأسباب خلف هذا الإجراء، مع العلم أنّ مخيّماتٍ مجاورةً لهم لا تزال تحصل على سلالٍ غذائيّةٍ وخدماتٍ أخرى بشكلٍ دوريّ».

وأثناء استطلاعنا الآراء داخل المخيّم استطعنا أن نتعرّف على أهمّ مطالب قاطنيه والتي يمكن تلخيصها بتوفير الغذاء والإنارة والتعليم والرعاية الصحّيّة والخيام والوقود للتدفئة، ولاسيّما أنّ فصل الشتاء يمرّ صعبًا على قاطني الخيام الذين تتكرّر مأساتهم كلّ شتاء ممّا يعانونه من نقصٍ في تجهيزات الخيام التي غالبًا ما تكون مهترئةً بفعل العوامل الجوّيّة، إضافة إلى غرق بعضها بسبب عدم وجود مصارفَ للمياه، وهو ما يؤدّي إلى تلف محتوياتها ويؤثّر سلبًا على صحّة قاطنيها في ظلّ شحٍّ أو انعدامٍ لوقود التدفئة في بعض الأحيان.

مخيم الجبل- خاص *أصوات*

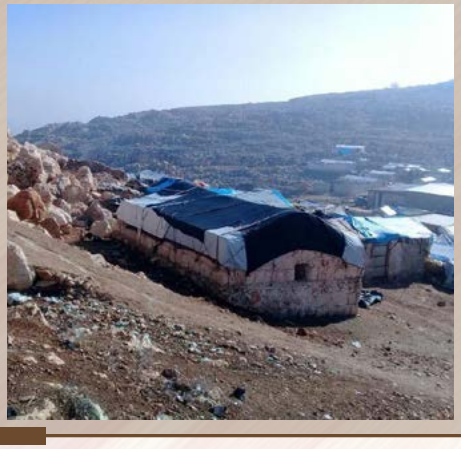

موجات نزوحٍ جماعيٍّ يشهدها ريف إدلب الشرقيّ

مراسل *أصوات*

بعد أن أنهينا إخراج العدد بدأت حركة نزوحٍ جماعيٍّ عن ريف إدلب الشرقيّ، نورد في عجالةٍ أهمّ المعلومات عنها على أن نتابع هذا الأمر لاحقًا على الموقع الإلكترونيّ للمجلّة وفي العدد المقبل.

إدلب- خاص أصوات

شهدت مناطق في ريف إدلب الشرقيّ خلال الأيام القليلة الماضية موجات نزوحٍ جماعيٍّ نتيجة احتدام المعارك في المنطقة بين فصائل المعارضة العسكريّة، بمختلف مسمّياتها، وقوّات سلطة الأسد المدعومة بالطائرات الروسيّة التي تكاد لا تتوقّف عن استهداف قرى وبلدات ريف إدلب الشرقيّ.

وعن وجهة النازحين عن ريف إدلب الشرقيّ حدّثنا مدير المركز الصحفيّ السوريّ، أكرم الأحمد: أنّ «هناك تجمّعاتٍ كبيرةً للنازحين عن ريف إدلب الشرقيّ وريف حلب الشماليّ في ريف إدلب الجنوبيّ؛ حيث ينتشر النازحون من ناحية سنجار غربًا حتى معرة النعمان، وهناك قلّةٌ منهم اتّجهوا إلى ريف إدلب الشماليّ كأطمة و سرمدا. كما تنتشر عشرات العائلات في إدلب المدينة ضمن منازل استأجروها». وأضاف «الأحمد»، مبيّنًا حالة النازحين عند وصولهم إلى المناطق التي نزحوا إليها: أنّ «أغلب تلك العائلات التي نزحت قامت بتأمين نفسها بنفسها من مسكنٍ أو موادّ غذائيّة».

إدلب- خاص أصوات

وعن أسباب نزوح سكّان تلك المنطقة والجهة التي توجّهوا إليها حدّثنا «أبو هشام»، وهو ناشطٌ إعلاميٌّ من ريف إدلب الشرقيّ، مؤكّدًا: أنّ «أكثر من 43 قريةً في ريف إدلب الشرقيّ نزح عنها سكّانها بشكلٍ شبه كامل خلال الأيام القليلة الماضية، بسبب احتدام القتال وتقدّم قوّات النظام وسيطرتها على مساحاتٍ واسعةٍ منها؛ حيث وصلت قوّات النظام، الثلاثاء 19 كانون الأوّل/ ديسمبر، إلى قرية الرويضة التابعة لناحية سنجار». وأضاف «أبو هشام»: أنّ «أغلب الذين نزحوا عن تلك المناطق توجّهوا إلى المخيّمات غربيّ سنجار ومعرة النعمان إلى مخيّماتٍ أنشأها مجلس محافظة إدلب حديثًا، إضافة إلى وصول عددٍ كبيرٍ من العائلات إلى جبل شحشبو وريف إدلب الشماليّ».

وفي ما يتعلّق بموضوع إغاثة النازحين قال «أبو هشام» لمجلّة «أصوات»: إنّ «المنظّمات تعذّر وصولها إلى المنطقة باستثناء المخيّمات الواقعة في ناحية سنجار والواقعة في تل حلاوة، لكن تلك المساعدات كانت لمرّةٍ واحدةٍ، وهي عبارةٌ عن سلّةٍ إغاثيّةٍ معدّةٍ لحالات الطوارئ إلّا أنّها لم تغطِّ إلّا أقلّ من حاجة 30% من النازحين في تلك المخيّمات».

وقال أحد أعضاء المجلس المحلّيّ في ريف حماة الشرقيّ، خالد الهويان، لـ «أصوات»: إنّ «النازحين يعيشون أوضاعًا إنسانيّةً مزرية؛ فأغلب الذين نزحوا لم يستطيعوا حتى حزم ألبستهم الخاصّة. كما أنّ المنظّمات تعجز عن تقديم المساعدات اللازمة لهم لما تعانيه المنطقة بشكلٍ عامٍّ من ضعف الدعم المقدّم لها، وبسبب كثافة القصف من الطيران الروسيّ، وهو الأمر الذي يعيق حركتها». وأضاف «الهويان»، مبيّنًا أوضاع النازحين المعيشيّة واحتياجاتهم وضعف الخدمات المقدّمة لهم: «الناس في المخيّمات المنشأة حديثًا تجد صعوبةً كبيرةً في تأمين أمورها وحاجياتها، ولاسيّما موادّ التدفئة والخيام المزوّدة بعوازل تصدّ عنهم مياه الأمطار. إضافة إلى أنّ هناك عيادةً متنقّلةً واحدةً فقط تعمل في المنطقة على معالجة حالات سوء التغذية عند الأطفال، كما تعالج بعض الحالات الإسعافيّة، إلّا أنّ المشروع الممول من منظّمة أطباء عبر القارّات سيتوقّف مطلع الشهر الجاري مع توقّف الدعم المخصّص له».

الألغام تعيق عودة النازحين إلى الرقة

رأفت الغانم

مع تحرير مدينة الرقة من تنظيم «داعش»، انتهى شبح الإعدامات والاعتقالات التي مارسها التنظيم في المدينة، وبدأ شبح الألغام يطارد الأهالي لاصطياد أرواحهم.

وفي أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم قُتل عشرة أشخاصٍ في شارع «سيف الدولة» بسبب انفجار لغمٍ أرضيّ، وبحسب «النعوات» التي يكتبها ذوو الضحايا في صفحة «تعازي الرقة» على موقع التواصل الاجتماعيّ «فيسبوك»، فإنّ أكثر من مئة رقاويٍّ قُتلوا في الشهر الماضي بسبب الألغام. وفي المجتمع الرقاويّ ذي الطبيعة العشائريّة، لا مجال للتزوير في حوادث الوفاة التي يعلّق عليها الرقاويّون بالتحسّر على الفقيد وذكرياتهم معه.

وفي الوقت الذي يشتدُّ فيه البرد على مخيّمات النازحين الرقاويّين، ويزداد فيه قلق النازحين جرّاء سماعهم أخبار سرقة البيوت المستمرّة، يرغب العديد منهم في العودة إلى ما بقي من منازلهم المهدّمة، إلّا أنّ الألغام تعيق عودتهم، ولاسيّما مع بطء عمليّات إزالتها التي أوكلها التحالف الدوليّ لفرقتي نزع ألغامٍ تابعتين لشركاتٍ متخصّصةٍ بهذه العمليّة وذات خبرةٍ سابقة.

مقابل ذلك، سادت شائعات في أوساط الرقاويّين مفادها أنّ الألغام لم يقم تنظيم «داعش» وحده بزرعها؛ بل أكدّ بعضهم أنّه دخل الرقة وخرج من دون أن يشاهد لغمًا واحدًا، وعندما عاد مرّةً أخرى وجد الألغام. وبغضّ النظر عن نظريّة المؤامرة التي نلجأ إليها أمام العجز والإحباط، إلّا أنّ موضوع الألغام، وآخرها لغمٌ انفجر في إحدى فرق نزع الألغام وأدّى إلى مقتل خبيرٍ أجنبي في ظلّ أحاديث عن وجود ألغامٍ ذكيّةٍ تنفجر عندما تستشعر حرارة الإنسان، ليس هامشيًا فهي تعيق عمليّة عودة النازحين من دون شكّ.

وتتوزّع الألغام في الرقة على طول الكورنيش بمحاذاة نهر الفرات من الجهة الجنوبيّة، وبمحاذاة سكّة القطار من الجهة الشماليّة، وفي كلٍّ من «تل البيعة» و«رميلة» من الجهة الشرقيّة، وفي منطقة «الدرعية» من الجهة الغربيّة، أمّا الأماكن الأكثر كثافةً لوجود الألغام فهي المدينة القديمة «داخل السور»، حيث ينفجر بمعدّلٍ وسطيّ لغمٌ واحدٌ كلّ يوم، إضافة إلى مركز المدينة المليء بالألغام بسبب السواتر الترابيّة التي أنشأها تنظيم «داعش» وزرعها بالألغام.

أمّا الإصابات فهي كارثةٌ أخرى في مدينةٍ خاليةٍ من المراكز الطبيّة، باستثناء بعض المستوصفات التي تنقصها العديد من التجهيزات، ومستشفيَين اثنين فقط؛ واحدٍ في مدينة «الطبقة» والآخر في بلدة «تل أبيض»، تنقصهما أيضًا الكثير من التجهيزات.

ولا تقف معاناة الرقة على الألغام المزروعة في كلّ مكان، فبعض الجثث لم يتمّ إجلاؤها حتى اللحظة، على الرغم من مرور أشهرٍ على وجودها، والكثير من الأنقاض المدمّرة، تطمر عشرات الجثث التي لم يستطع الأهالي الوصول إليها لدفنها، بسبب الركام الذي يغلق الشوارع بشكلٍ كاملٍ، ووجود الألغام.

بعض مظاهر الحياة عادت إلى حيّ «المشلب» شرقيّ المدينة، والذي كان نصيبه من الألغام هو الأقلّ، فالحيّ من أوائل الأحياء التي حرّرت من «داعش»، وعاد سكّانه إليه بسبب نجاة بعض بيوته من الدمار. في ذلك الوقت اجتمع أهالي الحيّ ليعودوا بشكلٍ جماعيّ، إلّا أنّ «قوّات سوريا الديمقراطيّة» منعتهم بسبب ما أطلقت عليه «ضرورات أمنيّة»، لكنّها مع استمرار المطالبة عادت وسمحت لهم بالرجوع إلى منازلهم، ليتحوّل الحيّ إلى مركزٍ مؤقّتٍ للمدينة؛ حيث باشرت بعض الأفران العمل داخله، ونُقل سوق الهال إليه، كما فتحت بعض المستوصفات أبوابها، واتّخذ المجلس المدنيّ مقرًّا له هناك، على الرغم من أنّ الأهالي

مخيم عين عيسى- خاص *أصوات*

يؤكّدون صوريّته، وأنّ أعضاءه لا يحملون وزنًا اجتماعيًّا مهمًّا ولن يستطيعوا التأثير على الرقاويّين في المستقبل. كما يتّهمهم بعض الأهالي بالانضمام إلى المجلس من أجل الحصول على الرواتب الشهريّة، وهي رواتبُ متدنّيةٌ لا تتجاوز مئتي دولار.

أخيرًا، لا بدّ من الاستغراب من دول التحالف التي حرّكت أساطيلها وجنودها وحلفاءها، وأنفقت المليارات للقضاء على تنظيم «داعش». ومنذ شهرين لا تزال الشوارع الرئيسة في المدينة مغلقةً بسبب الركام، والمياه لا تصل إلى البيوت بالطرق التقليديّة السابقة، إضافة إلى أنّ مياه الصهاريج ملوّثةٌ، والتعليم غائبٌ، والكهرباء باتت حلمًا. والأهمّ أنّ الدورة الاقتصاديّة متوقّفةٌ بشكلٍ كامل؛ فالرقة التي يعتمد سكّانها في الدرجة الأولى على الزراعة، هي في حاجةٍ إلى إصلاح قنوات الريّ والمضخّات، وتوفير المحروقات والبذور والسماد، لتعود الحياة فيها إلى طبيعتها.

عودة النازحين: واقع وعوائق

هيئة التحرير

من خلال متابعة «أصوات» لخريطة النزوح في سورية، تبيّن أنّ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المنصرم شهد عودة نازحين من أكثر من منطقةٍ في سورية إلى أماكن سكناهم الأصليّة، ولاسيّما محافظتا الرقة ودير الزور، ويعود هذا إلى تقليص المساحات التي يسيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلاميّة» (داعش)، إضافة إلى أنّ بعض المناطق شهدت انخفاضًا في مستوى القصف.

عمل للفنان: نزار علي بدر

حيث عاد معظم السكّان إلى قراهم غرب مدينة الرقة والمناطق الفاصلة بينها وبين محافظة دير الزور. كما عاد نحو 1500 شخصٍ من أهالي حيّ «المشلب» شرقيّ الرقة إليه، مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر. وأعلنت «قوّات سوريا الديمقراطيّة» أنّها سمحت بإعادة أهالي قرى «نص تل» و«خويرة كبير» و«خويرة صغير» و«رجم عنوة» و«شابداغ»، بعد تنظيفها من الألغام. وكان أهالي القرى المذكورة قد فرّوا منها قبل عامين ونصف العام، نتيجة المعارك بين «وحدات الحماية» و«الدولة الإسلاميّة». إضافة إلى عودة العشرات من أهالي بلدة «ذيبان» وقريتي «الشحيل» و«الطيانة» شمال شرق مدينة دير الزور شرقيّ سورية، بعد سيطرة «قوّات سوريا الديمقراطيّة» عليها وانسحاب تنظيم «الدولة الإسلاميّة» منها. وقال قائد «مجلس دير الزور العسكريّ» التابع لـ «قوّات سوريا الديمقراطيّة»، أحمد الخبيل، إنّهم سمحوا لأهالي قرى «التوامية» و«السجر» و«حريزة» و«ضمان» و«طيب الفال» التابعة لناحية البصيرة، بالعودة إليها بعد إزالة الألغام التي زرعها تنظيم «الدولة الإسلاميّة».

كما ذكرت إدارة مخيّم «مبروكة» غربيّ مدينة «رأس العين» غرب مدينة الحسكة، أنّ أهالي قرى وبلدات (الكبر، الكسرة، الصور، مركدة، حوايج، ذيبان، الطيانة، حجة، درنج، سويدان، البصيرة، السبخة، السكر، والشحيل) قد بدؤوا بالتسجيل لديها للعودة، بعد أن أصبحت تلك المناطق آمنةً وخاليةً من الألغام.

وفي محافظة درعا، قال المجلس المحلّيّ في بلدة «معربة» شرق مدينة درعا، إنّ 150 عائلةً نازحةً في البلدة عادوا إلى منازلهم في أحياء درعا البلد بعد توقّف المعارك بين قوّات النظام السوريّ والجيش السوريّ الحرّ وعودة الهدوء إليها.

كما رصدنا عودة نازحين إلى مدينة «جسر الشغور» والقرى المجاورة لها في محافظة إدلب، أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي ما يتعلّق بالمناطق التي عاد منها النازحون، قال مدير المكتب الإعلاميّ في جسر الشغور، دريد حاج محمد، لمجلّة «أصوات»: إنّ «النازحين عادوا من مخيّمات الشريط الحدوديّ مع تركيا ابتداءً من المخيّمات الموجودة في منطقة «خربة الجوز» التي كانت الملجأ الأكبر والتي استوعبت العدد الأكبر من النازحين، إضافة إلى عدّة مخيّماتٍ صغيرةٍ مثل «الدرية» و«الزوف» و«صلاح الدين». وهنالك أيضًا مخيّماتٌ أنشأها الأهالي كما هو حال مخيّم قرب بلدة «بداما» في ريف جسر الشغور الغربيّ». وأضاف «حاج محمد» موضّحًا ظروف النزوح: «تسبّب قصف الطيران الروسيّ بدمارٍ في البنى التحتيّة ومنازل المدنيّين، إضافة إلى المحلّات التجاريّة، الأمر الذي دفع أكثر من 80 في المئة من السكّان المدنيّين إلى النزوح خارج المنطقة».

وقد أكّد أحد أعضاء المجلس المحلّيّ في مدينة جسر الشغور لـ «أصوات»: «أنّ عدد العائلات التي عادت إلى منازلها منذ منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، يقدّر بأكثر من 250 عائلةً، تحاول ترميم منازلها بالإمكانات المتواضعة الموجودة لديها، وسط غياب دور منظّمات المجتمع المدنيّ أو المنظّمات الإغاثيّة التي لا تقدّم شيئًا لهم سوى الإحصاءات والدراسات».

إلّا أنّ عودة النازحين تصطدم بالكثير من المشكلات والعوائق التي جعلتهم يفضّلون البقاء في المخيّمات على العودة إلى قراهم وبلداتهم ومدنهم. ويمكن تلخيصها في ما يلي:

1_عدم امتلاك منازلَ صالحةٍ للسكن بعد أن دمّرها القصف، إضافة إلى غياب الدعم أو قلّته، وعدم الوصول إلى حلولٍ سياسيّةٍ برعايةٍ دوليّةٍ يؤدّي إلى تعدّد السلطات وهو ما يضعف حالة الطمأنينة: عند عودة النازحين إلى بيوتهم غالبًا ما يجدونها مهدّمة، إضافة إلى انعدام الخدمات بسبب تدمير البنية التحتيّة نتيجة القصف. عندها يحاول العائدون ترميم بيوتهم وتأمين الخدمات الأساسيّة وهو ما يحتاج إلى دعمٍ من منظّماتٍ ومؤسّساتٍ قادرةٍ على القيام بهذه المهمّة، وهو ما يراه المهتمّون بهذا الملفّ أنّه لا يزال شحيحًا أو يكاد يكون معدومًا في بعض الحالات. يقول أحد أعضاء المجلس المحلّيّ في مدينة «جسر الشغور» في محافظة

إدلب: «بقيت عائلاتٌ كثيرةٌ في المخيّمات، ويعود هذا إلى عدّة أسبابٍ، أبرزها عدم امتلاكها منازلَ صالحةً للسكن بعد أن دمّرها الطيران الروسيّ في حملته الأخيرة على المدينة والقرى المجاورة لها. إضافة إلى خشيتها من انفجار الوضع مجدّدًا، ولاسيّما في ظلّ تعثّر المفاوضات السياسيّة».

2_ استمرار نشاطات تنظيم «الدولة الإسلاميّة» (داعش) الإرهابيّة على الرغم من انحسار سيطرته: خلّف تنظيم «الدولة الإسلاميّة» وراءه حقول ألغامٍ في المناطق التي انسحب منها، وتعدّ هذه المشكلة من أبرز المشكلات التي تقف عائقًا في وجه عودة النازحين إلى ديارهم. وقد تأخّرت عودة النازحين إلى المناطق التي انسحب منها (داعش) في محافظتي الرقة ودير الزور بسبب هذه المشكلة، حيث لا تسمح «قوّات سوريا الديمقراطيّة» بعودة النازحين إلّا بعد سبر المنطقة والتأكّد من خلوّها من الألغام. وفي بعض الأحيان سمحت بذلك بعد أن يصرّح العائدون بأنّهم سيدخلون على مسؤوليّتهم الشخصيّة.

3_ ممارسات سلطة الأسد والميليشيات التابعة لها في المناطق التي سيطرت عليها: أعادت سلطة الأسد والميليشيات التابعة لها سيطرتها على عدّة مناطق في سورية مؤخّرًا، وغالبًا ما تمارس سلطة الأسد ممارساتٍ تعسّفيّةً بحقّ العائدين إلى مناطقهم، من اعتقالٍ وتضييقٍ وابتزازٍ ومحاولة زجّ الشباب بالقتال تحت قيادة الجيش أو إحدى الميليشيات التابعة لها. ومثال على هذا، ما يحدث في محافظة دير الزور؛ حيث تسيطر سلطة الأسد والميليشيات التابعة لها على كامل القرى والبلدات الممتدّة على ضفّة «الشاميّة» من نهر الفرات في الريف الغربيّ لدير الزور، إضافة إلى سيطرتها على بعض القرى والبلدات في ضفّة «الجزيرة». وقد فرضت سلطة الأسد شروطًا مقابل عودة السكّان المدنيّين إلى تلك المناطق. وأوّل هذه الشروط هي تسوية أوضاع الملاحقين أمنيًّا الراغبين في العودة لدى أجهزة النظام الأمنيّة، ثمّ التحاقهم بميليشيات «اللجان الشعبيّة». أمّا بالنسبة إلى الشبّان المطلوبين لـ«الخدمة الإلزاميّة» فيراجعون شعب تجنيدهم ليتمّ فرزهم، ثمّ إلحاقهم بتشكيلات جيش الأسد. ويقول ناشطون إنّ القرار في هذا الشأن بيد قادة الميليشيات الموّلة إيرانيًّا فحسب.

مخيّم «المقاومة»: ظروفٌ سيّئةٌ وانقطاعٌ للدعم

مراسل *أصوات*- الشمال السوري

يقع مخيّم المقاومة على أطراف بلدة «شمارخ» في ريف حلب الشماليّ، ويعدّ من أكبر المخيّمات في ريف حلب الشماليّ. وقد ساهم موقعه وبعده عن المناطق المأهولة بالسكّان في زيادة معاناة قاطنيه، ولاسيّما مع بدء فصل الشتاء وفي ظلّ انعدام الحاجات الأساسيّة من موادّ تدفئةٍ ومياهٍ وغيرها من ضروريّات العيش. وترافق هذا كلّه مع شحّ المساعدات المقدّمة من المنظّمات الدوليّة والمؤسّسات المحلّيّة وانقطاعها في بعض الأحيان.

وعن احتياجات المخيّم وانقطاع الدعم عنه حدّثنا مدير مخيّم «المقاومة»، محمد يوسف: «أنّ الاحتياج الأبرز داخل المخيّم هذه الأيام هو تعبيد أرضيّته التي أغرقتها الأمطار وأصبح من المستحيل دخول سيّارات مياه الشرب والنظافة إليه. الأمر الذي ساهم في زيادة معاناة الموجودين داخله». ويضيف «يوسف»: «منذ نحو سبعة أشهر لم تقدّم المنظّمات الإنسانيّة أيّ مساعداتٍ للنازحين الموجودين داخل مخيّم المقاومة، وهم بأمسّ الحاجة إليها، ولاسيّما مع دخول فصل الشتاء».

وكان المخيّم قد شهد مؤخّرًا مظاهراتٍ بشكلٍ شبه يوميّ، هدفها إيصال صوت قاطني المخيّم إلى المنظّمات الإنسانيّة علّها تحقّق شيئًا من مطالبهم. وقال الإعلاميّ، عبدالله أبو يوسف، وهو من ريف حلب الشماليّ جاء إلى المخيّم لتغطية المظاهرات ونقل مطالب قاطنيه: إنّ «الوضع الإنسانيّ داخل المخيّم أصعب من أن أصفه، فسكّانه في حاجةٍ إلى زوارق للتنقّل بين الخيام في فصل الشتاء، كما أنّ موادّ التدفئة بمختلف أشكالها معدومة؛ حيث يلجأ النازحون داخل المخيّم إلى جمع البلاستيك والكراتين لإشعالها بغرض التدفئة، وهو ما يؤثّر سلبًا على الوضع الصحيّ لقاطني المخيّم. إضافة إلى أنّ معظم العائلات تعاني من ضعفٍ في الأحوال الماديّة، على الرغم من أنّ عددًا كبيرًا منهم يعملون إلّا أنّ الدخل من المستحيل أن يتوافق مع المصاريف، فيوميّة العامل لا تتعدّى الـ1500 ليرة سورية».

والجدير ذكره أنّ مخيّم «المقاومة» فيه أكثر من 22500 نازحٍ، أغلبهم من ريفي دير الزور الشرقيّ والجنوبيّ، توزّعوا على ثلاثة آلاف خيمةٍ قدّمت لهم العام الماضي من المؤسّسات المحلّيّة والمنظّمات الدوليّة، وعلى رأسها منظّمتا «أفاد» وihh، وقد تكفّلت تلك المنظّمات بتقديم رواتب المسؤولين عن إدارة وتدبير شؤون المخيّم.

مخيم المقاومة- خاص *أصوات*

ملف العدد

المرأة السوريّة والنزوح
واقع ومشكلات (١)

سلافة بدر الدين

النزوح هو أحد إفرازات الحرب، بل أخطرها، من خلاله يُقتلع الكائن من بيته ومحيطه الاجتماعيّ وعمله وشبكة علاقاته، ويذهب إلى المجهول حاملًا معه ذكرياته وآلامه وأثر الحرب على جسده وعلى نفسه، ومثقلًا بمصيرٍ يتقاذفه شعورٌ بعدم الأمان وعدم الراحة والغربة المكانيّة والاغتراب الروحيّ. ولعلّ المرأة تبعًا لطبيعتها الفيزيولوجيّة والنفسيّة، وكونها كائنًا يرتفع لديه مستوى الحساسيّة، هي الأكثر تأثّرًا من غيرها بواقع النزوح، إضافة إلى أنّ ويلات الحرب قد وقعت عليها من قتلٍ واعتقالٍ واغتصابٍ وتعذيبٍ وتشريد. وقد بلغ عدد النساء اللواتي قُتلن جرّاء الحرب في سورية 24 ألفًا و746 امرأة، قتلت منهم سلطة الأسد 20 ألفًا و919 امرأة، ما نسبته 84.5 في المئة من إجماليّ عدد الضحايا النساء، بحسب تقريرٍ صدر مؤخّرًا عن الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان. فضلًا عن أنّ معظم النساء اللواتي نزحن عن ديارهنّ كنّ من دون معيلٍ للأسرة في مجتمعٍ تقليديٍّ يحصر تلك المهمّة بالرجل؛ فالأسر النازحة غالبًا ما تفتقد المعيل، حيث يكون معظم الرجال إمّا منخرطين في الحرب وإمّا مصابين أو قُتلوا في تلك الحرب، أو لا يستطيعون التنقّل خوفًا من أن يُعتقلوا، وإن وجدوا مع أسرهم تحاصرهم البطالة وقلّة فرص العمل.

هنا أصبحت المرأة السوريّة في واقعٍ يحتّم عليها القيام بعملها وعمل الرجل في آنٍ، وازدادت مسؤوليّاتها بشكلٍ كبير جدًّا. ولمواجهة هذا، وغيره من آثار النزوح، اتّبعت غالبًا آليّاتٍ تمكّنها من التكيّف مع واقعها الجديد بكلّ تعقيداته.

أوّلًا: المرأة النازحة والمنزل

المنزل هو صورةٌ رمزيّةٌ لرحم الأمّ بعد أن يطلق المولود صرخة الحياة؛ فجدران المنزل وسقفه وأبوابه هي مصدر حمايةٍ وشعور بالأمان وبالاحتضان. وتنشأ علاقةٌ وطيدةٌ ما بين الإنسان ومنزله؛ فهو موطن راحته، ومخبأ أسراره، ومكانٌ اختار موجوداته حسب رغبته. فالمجتمع خارج المنزل مرتّبٌ بطريقةٍ جمعيّة، أمّا المنزل فهو مرتّبٌ وفق ميول ورغبة وذوق صاحبه. ولعلّ المرأة هي الأكثر تعلّقًا بمنزلها، ولاسيّما في المجتمعات التقليديّة المحافظة، حيث تقضي المرأة معظم وقتها في منزلها وتعدّه مملكتها الخاصّة، ترتّبه بالطريقة التي تريدها وتختار مقتنياته. إضافة إلى العلاقة الوطيدة التي تنشأ ما بين المرأة وموجودات البيت وارتباطها بذكرياتٍ، لها طابعٌ اجتماعيٌّ وتترك أثرها في النفس؛ كهدايا المباركة في الزواج أو إنجاب الأطفال أو هدايا الأبناء للأمّ... وكلّ الأغراض الموجودة في البيت مرتبطةٌ بحكايةٍ ما، فيغدو البيت عالمًا مصغّرًا تحاول المرأة ترتيبه وفق صورةٍ ترضيها عجزت عن تحقيقها في العالم الأكبر. كلّ هذا تركته المرأة السوريّة النازحة خلفها، وحملت منه ذكرياتٍ تؤرّقها وتقضّ مضجعها، وتركت معه الشعور بالأمان والراحة. تقول «فاطمة»: «تركت بيتي هناك، ما زلتُ في نومي أسقي «القرنفل» و«الختمية» في الحديقة. أحلامي دائمًا تكون حيث كنت لا حيث أنا الآن. ثبّتتُ مخيّلتي تلك اللحظة التي فارقتُ فيها قطعةً من روحي التي بقيت هناك؛ في صحون «روميو وجولييت» التي ورثتها عن أمّي، وأطباق القشّ، التي ساهمت في صنعها (أذكر أنّ وظيفتي كانت –آنذاك- مقتصرةً على تليين القشّ بالماء)، وفناجين «السجادة» و... تفاصيل تسكنني وتأبى الرحيل، وجهي ما زال معلّقًا في مرآة بيتي».

ومن ناحيةٍ أخرى، فالمرأة السوريّة بعد نزوحها عن بيتها غالبًا ما سكنت في أماكنَ ليس فيها الحدّ الأدنى من مقوّمات الحياة؛ حيث سكنت معظم تلك الأسر في بيوتٍ من دون نوافذ أو أبواب، أو في أقبيةٍ غير صالحة للسكن، أو في خيامٍ مقامةٍ في العراء، وهو ما أدّى إلى مشكلاتٍ صحيّةٍ ونفسيّةٍ واجتماعيّةٍ، فتكت بتلك الأسر. وهذا هو واقع الأسر النازحة في سورية باستثناء بعض الأسر الميسورة الحال أو تلك التي استطاعت حمل مدّخراتها معها عند نزوحها. تقول «أمّ محمد» واصفةً معاناتها: «عند نزوحنا عن حيّ الخالديّة في حمص، وصلنا إلى مدينة جرمانا في ريف دمشق بعد رحلةٍ فيها الكثير من الخوف والعناء والمشقّة، استُقبلنا في إحدى المدارس ثمّ انتقلنا لنسكن شقّةً في إحدى البنايات قيد الإكساء، كانت الشقّة من دون أبوابٍ أو نوافذَ أو خدماتٍ إلّا أنّنا سكنّاها بعد أن قمنا بتسكير النوافذ بمشمّعاتٍ بلاستيكيّةٍ ثبّتناها بقطعٍ خشبيّةٍ ومسامير، وأسدلنا على الأبواب ستائرَ قماشيّةً، كان أحد المحسنين قد وهبنا إيّاها».

إضافة إلى هذا كلّه، تشاركت الكثير من الأسر المسكن، ما أفقد المرأة الشعور بالاستقلاليّة وإدارة شؤون منزلها وفق رغبتها، ابتداءً من ترتيب المكان وصورته، وصولًا إلى التدخّل في شؤون تربية الأطفال أو عدم قدرة المرأة على الشعور بالراحة بسبب وجود أشخاصٍ تشاركهم المكان اضطراريًّا. فضلًا عن انتشار الأمراض وضيق المكان على الأشخاص الذين يقطنونه، وعدم انسجامهم بسبب اختلاف طريقة تفكيرهم أو حتى نمط معيشتهم. تقول «أمّ فوّاز»: «نسكن في البيت أنا وزوجي وأولادي ووالدة زوجي وأخوه وأسرته، نحن تسعة أشخاصٍ في منزلٍ مكوّنٍ من غرفتين ومطبخ وحمّام واحد. أشعر بالضيق الشديد، ليس لأنّ الذين يسكنون معي سيّئو الخلق، بل لأنّ المكان ضيّقٌ جدًّا ولأنّي لا أشعر بالراحة أو حريّة التصرّف في المنزل، فالأطباع مختلفةٌ ونمط العيش كذلك. ولم نتمكّن إلى الآن منذ ثلاث سنواتٍ تقريبًا من أن نستأجر بيتًا أوسع من هذا أو نستقلّ أنا وأسرتي بسبب الضائقة الماديّة التي نعيشها».

عمل للفنانة: هبة العقاد

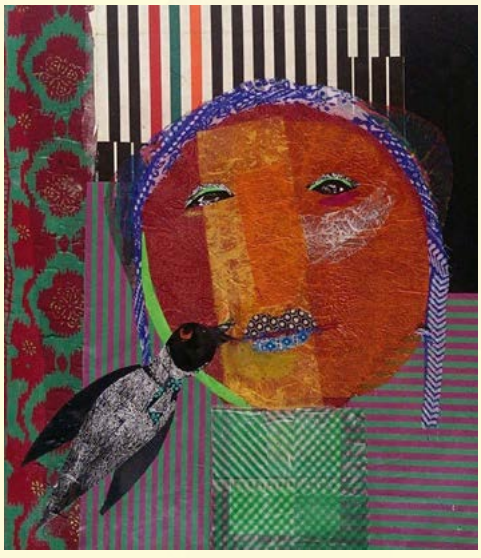

ملف العدد

«وفيقة هاشم»: من ريف دمشق إلى إدلب

مراسل أصوات

عاشت المرأة السوريّة أهوال الحرب، ودفعت ضريبتها موتًا واعتقالًا وتهجيرًا ونزوحًا، وكانت ضريبة التهجير من أكبر الضرائب التي دفعتها المرأة السوريّة: فالتهجير القسريّ ليس اقتلاعًا من المكان فحسب، بل هو اقتلاعٌ من الذاكرة والمحيط الاجتماعيّ وشبكة العلاقات ونمطها، اقتلاعٌ يرافقه شعورٌ بالغربة والاغتراب وعدم الأمان. كلّ هذا ولا تزال المرأة السوريّة تعاند الواقع الصعب بالتحدّي، وتتوق إلى تطوير ذاتها عبر العمل وأداء رسالتها.

«وفيقة هاشم» شابّةٌ عزباءُ في الثلاثين من عمرها، ومدرّسةٌ سابقةٌ في الثانويّة العامّة في مدرسة «بقين» المختلطة، أُرغمت على النزوح عن بلدتها «بقين» الواقعة في ريف دمشق الغربيّ إلى محافظة إدلب في الشمال السوريّ، في 14 نيسان/ أبريل من العام الجاري، وحيدةً من دون أيّ مرافقٍ من عائلتها. تحدّثنا «وفيقة» عن ظروف نزوحها وعن معاناتها: «وصلت إلى مدينة إدلب وليس لي أيّ معيلٍ أو كفيلٍ إلّا الله، و لا أمتلك في جيبي إلّا 25 ألف ليرةٍ سورية وسوار ذهب كنت قد جمعت ثمنه من الرواتب التي حصلت عليها من مدرستي خبّأته لأيامٍ سوداءَ تمامًا كالتي نعيشها اليوم في الشتات داخل الوطن». واستطاعت «وفيقة» أن تؤمّن سكنًا لها برفقة عائلةٍ من مدينة «مضايا» في ريف دمشق أبت أن تتركها تسكن وحدها فعوّضتها قليلًا عن مرارة الغربة.

حاولت «وفيقة» عند وصولها إلى محافظة إدلب أن تقيم شبكة علاقاتٍ جديدةٍ في البيئة النازحة إليها حديثًا، لتتمكّن من تحقيق تواصلٍ اجتماعيٍّ يعوّضها عمّا فقدته جرّاء نزوحها، ولتتمكّن أيضًا من الحصول على فرصة عملٍ تستطيع من خلالها تأدية رسالتها في المجتمع، ولاسيّما مع العائلات المهجّرة من ريف دمشق، حيث احتكّت بعددٍ من العائلات بشكلٍ شبه يوميٍّ، حيث تقوم بتعليم أطفالهم على اللغة الفرنسيّة وتحاول أيضًا أن تعلّمهم على استخدام الحواسيب.

جلّ ما تأملهُ وفيقة اليوم هو حصولها على فرصة عملٍ تضمن لها العيش بكرامةٍ وتبعدها عن العوز أو طلب المساعدة، الأمر الذي ترفضه بشكلٍ قاطعٍ، وتعتبره جريمةً قد ترتكبها بحقّ نفسها، فهي درست وتدرّبت على مدار خمسةٍ وعشرين عامًا لتساهم في تعليم الأجيال وبناء المجتمع لا لتكون عالةً عليه. وترى «وفيقة» أنّ العمل هو ما يعوّضها بعض الشيء عمّا تعرّضت له أثناء رحلة النزوح القسريّ إلى مدينة إدلب وفراقها لأهلها الذين ما فارقتهم طوال حياتها أكثر من ثلاثة أيام. تحدّثنا «وفيقة» والغصّة في حلقها: «بعد أن سكنت وسط مدينة إدلب برفقة عائلةٍ من مدينة مضايا، وكضرورةٍ ملحّةٍ بدأت على الفور بالبحث عن فرصة عمل، ولم تقبل أيّ جهةٍ بتوظيفي بحجّة عدم توفّر شواغر رغم أنّني أمتلك شهادتين جامعيّتين. الأمور صعبةٌ جدًّا ومرارة العيش تزداد لؤمًا يومًا بعد يوم. إدلب اليوم هي مدينة الأقوى، والضعيف ليس له كلمة، القانون السائد قانون الغاب، فالوظائف للأقوى، والشواغر للأقوى، والمشاريع ووظائفها للأقوى».

لا تخبر «وفيقة» أهلها عمّا تعانيه من مشقّة الحياة، وهي دائمًا تخفي عنهم واقعها المزري كي لا تتسبّب في زيادة معاناتهم. وعن هذا تحدّثنا والشوق إلى أهلها وأقاربها يفيض من وجهها: «عندما يتّصل أخوتي وأقاربي بي، كي يطمئنّوا على حالتي، وعلى الرغم من أنّي لستُ بخير ولست على ما يرام على جميع الصعد، إلّا أنّي لا أستطيع أن أشكي حالتي التي أعيشها، محاولة دائمًا إقناعهم بأنّي جيّدة وبخير وفير وأنّه في حال احتاجوا لأيّ مساعدةٍ أستطيع مساعدتهم، أحاول دائمًا أن أحجب كلّ شيءٍ عنهم، لأنّ ذلك سيزيدهم حزنًا وألمًا ليس على فراقي فحسب، إنّما على الحالة التي وصلت إليها».

وعلى الرغم من محاولة أقارب «وفيقة» إقناعها بالعودة إلى بلدتها لكي تنعم بالعيش وسط أقاربها وتعود لتحقيق طموحاتها في المكان الذي ولدت وترعرعت فيه، إلّا أنّها ترفض الموضوع بشكلٍ قاطعٍ ولا تجد أنّ لديها أملًا في العودة إلى بلدتها إلّا بزوال سلطة الأسد التي لا تثق بها أو بمواثيقها التي تبرمها مع الناس.

عمل للفنانة: لميس الحموي

ملف العدد

النازحات السوريّات بين آلام النزوح ومرارة الحاجة

جمانة علي

مع اقتراب الحرب الأهليّة في سورية من نهاية عامها السابع، كان أثرها على السوريّات، خاصّة، وحشيًّا. فقد عانت المرأة السوريّة من آلام النزوح والاعتقال والاغتصاب والإقامة الجبريّة، والتهميش السياسيّ.

ملايين النازحين

تشير تقديراتٌ دوليّةٌ وإقليميّة إلى لجوء ما يقدّر بأربعة ملايين سوريّ إلى دولٍ مجاورةٍ وبعيدةٍ، فيما نزح7,6 مليون داخل الأراضي السوريّة.

ورغم أنّ معظم اللاجئين الذين وصلوا إلى سواحل أوروبا، كانوا رجالًا، إلّا أنّ المعاناة الإنسانيّة كانت من نصيب معظم اللاجئات.

وفي ظلّ انخراط عددٍ كبيرٍ من الذكور السوريّين في القتال، أو لأنّهم منعوا من السفر خارج مناطق النزاع، كانت أغلبيّة النازحين السوريّين من النساء. ولكنّ الهروب من الحرب لم يكن يعني نجاتهنّ من العنف والإذلال.

مفاوضات عند نقاط التفتيش

أشارت صحيفة «ذا إندبندنت» البريطانيّة في تقريرٍ نُشر في بداية العام الجاري، إلى ما يعرفه معظم السوريّين، من معاناة فتياتٍ ونساءٍ عند مرورهنّ بنقاط تفتيشٍ تسيطر عليها جماعاتٌ مسلّحةٌ، حيث ارتكبت جرائم اغتصابٍ وتحرّشات جنسيّة. وعند وصولهنّ إلى مخيّماتٍ غير مجهّزةٍ بأبسط متطلّبات الحياة، كنّ يواجهن معاناة من نوعٍ آخر، ولاسيّما في مجال الرعاية الصحّيّة للأطفال والحوامل.

عوامل اقتصاديّة وأمنيّة

كما أشارت الصحيفة لتسبّب النزوح بتفاقم عواملَ اقتصاديّةٍ وأمنيّةٍ، ما يدفع عددًا من الأمّهات والآباء لتزويج بناتهنّ القاصرات، وهو ما يعرّضهنّ لمزيدٍ من المعاناة جرّاء سوء المعاملة والعنف المنزليّ. وقد أشارت إحصاءاتٌ إلى ارتفاع معدّل زواج القاصرات بين النازحات السوريّات في الأردن بمعدّل الضعف خلال عامي2011 و 2012.

قوافل النزوح

ولأنّ أغلب قوافل النازحين تضمّ نساءً وأطفالًا، فإنّ العبء الأكبر يقع على عاتق المرأة النازحة.

وأمّا النساء اللاتي يبقين داخل مناطق تشهد صراعاتٍ، فهنّ يعانين من نمطٍ معيّنٍ من التهديدات. ومن النقاط التي أشار إليها محقّقون دوليّون، ارتفاع عدد النساء المختطفات. وحيث أخفق مقاتلون في التغلّب على فصائلَ أخرى معاديةٍ، عمدوا إلى اختطاف إناثٍ من أقارب خصومهم كوسيلةٍ لابتزاز مقاتلين كي يستسلموا.

درجة من الحرّيّة

وتقول «ذا إندبندنت» إنّه قبل الحرب في سورية، كانت علمانيّة الدولة تعني تمتّع السوريّات بقدرٍ من الحرّيّة الشخصيّة في ملابسهنّ، ولكن ضمن مناطقَ سيطر عليها متشدّدون، أُجبرت النساء على تغطية وجوههنّ. وحتى في تلك الحالة، منعت نساء من مغادرة بيوتهنّ لعدم وجود أحد الأقارب برفقتهنّ. وبسبب انخراط آلاف الرجال في القتال، أو لإصابتهم بجروحٍ، أو لأنّهم قتلوا، فقد أدّى ذلك إلى بقاء نساء داخل منازلهنّ في حالة» إقامةٍ جبريّة».

تجّار الأزمات

كان لاتّباع سياسة الأرض المحروقة التي طبّقها النظام السوريّ على شعبه في المناطق التي خرجت عن طاعته، أثرها في إكراه النساء والمسنّين والأطفال على مغادرة بيوتهم، والهروب للنجاة بأرواحهم إلى مناطق أكثر أمانًا.

من هؤلاء من اتّجه إلى أوروبا عبر البحر، فغرق بعضهم ووصل آخرون بسلامٍ ليعيشوا هناك في معسكراتٍ لا تخلو الحياة فيها من مشقّاتٍ ومنغّصاتٍ، قبل أن يندمجوا في المجتمعات الجديدة.

ومن هؤلاء النازحين السوريّين من حطّ به الرحال في مدنٍ وبلداتٍ حدوديّةٍ، أو داخل مخيّماتٍ يشرف عليها تجّار الأزمات وحيتان الإغاثة الإنسانيّة، بعدما ظنّوا أنّهم وصلوا إلى برّ الأمان.

وغالبًا ما تشكّل النساء والأطفال معظم أعداد تلك القوافل، ليجدوا آلاف النازحين قد سبقوهم إلى الأمان المفترض، فيفاجَؤون بواقعٍ مريرٍ ما كان ليخطر على بالهم. وعندها تبدأ معاناتهم الحقيقيّة، فإن استطاعوا تأمين خيمةٍ تقيهم برد الشتاء وحرّ الصيف، يعدّون من المحظوظين.

أعباء جمّة

وفي تلك الحالات، غالبًا ما كانت المرأة مع أطفالها بصحبة نسوةٍ من أمثالها، وحيث حملن مسؤوليّاتٍ وأعباءَ كبرى، كان أهمّها تأمين المستلزمات الأساسيّة من خيمٍ وأغطية، ومن ثمَّ تأمين الطعام والشراب. وكثيرًا ما وقعن تحت رحمة من ليس في قلبه أيّ رحمة، ومن يتاجر بمآسيهنّ، ومن يعمل على استغلالهنّ أبشع استغلال.

وتشير إحصاءات منظّمة يونيسيف التابعة للأمم المتّحدة إلى أنّه في مخيّمات اللجوء في لبنان والأردن والعراق، تتولّى امرأةٌ مسؤوليّة تدبير شؤون أسرةٍ من بين كلّ أربع أسرٍ موجودةٍ هناك. وفي تركيا تعيش عشرات الآلاف من الأسر على تلك الحالة. وجاء في تقرير «اليونيسيف»: «إنّ حياة المنفى بالنسبة إلى هؤلاء النسوة تعني أن يصبحن المعيلات الوحيدات والراعيات اللاتي يسعين لتأمين قوتهنّ وقوت أسرهنّ، بعيدًا عن مجتمعاتهنّ ومصادر دعمهنّ التقليديّة. ويبدو العبء بالنسبة إلى معظمهنّ ثقيلًا، وحيث يضطررن للاستدانة بما في ذلك من ذلّ ومعاناة. كما يعني ذلك عدم توفّر ما يكفي من طعامٍ لأطفالهنّ، فيجبرن على العمل بأعمالٍ مرهقةٍ لا تتحمّلها أجسادهنّ الغضّة، فضلًا عن الحرمان من التعليم، وجعلهنّ عرضةً لعنفٍ واستغلالٍ جنسيٍّ وسواه.

زيادة كبيرة

ولا يخفى على كلّ متابعٍ لأوضاع النازحين مدى هشاشة وضع الفتيات الصغيرات اللاتي يجبرن على الزواج بما يعرضهنّ لحالات عنفٍ منزليّ، ولعمليّات إجهاضٍ متكرّرٍ، بما ينطوي عليه من أخطارٍ صحّيّةٍ كبيرةٍ تهدّد حياتهنّ.

إنّ آثار النزوح شديدة الإيلام بالنسبة إلى أولئك الفتيات اللاتي يحتجن عادةً إلى رعايةٍ وحمايةٍ خاصّة، وإلى خدماتٍ مناسبة. وفي تلك الحالة، تحرم الفتيات أيضًا من فرص استكمال تعليمهنّ، فضلًا عن تعرّض القاصرات المتزوّجات لمشكلاتٍ صحّيّة، ولاسيّما عند الولادة، وتحمّلهن مسؤوليّة رعاية مواليدهنّ، إضافة إلى التبعات النفسيّة الخطِرة. كما أشارت «يونيسيف» إلى زيادة عدد الأطفال والنساء اللواتي انفصلن عن أسرهنّ خلال رحلة النزوح إلى أوروبا أو إلى دولٍ مجاورةٍ لسورية، ما فاقم من سوء أوضاعهنّ المعيشيّة، وفقرهنّ وحاجتهنّ الماسّة إلى الرعاية والحماية.

في ظلّ الحروب على مرّ التاريخ، يكون الأطفال والنساء وكبار السنّ الذين يتعرّضون لأبشع أنواع الاستغلال هم الحلقة الأضعف. وهذا ما كان عليه حال النازحات السوريّات مع أطفالهنّ المساكين.

ملف العدد

قضايا المرأة بين النسائيّة والنسويّة

علياء أحمد

مع تطاول أمد الصراع وتعقّده في سورية، ازدادت الهيمنة الذكوريّة تعمّقًا وترسّخًا بكلّ محمولاتها العنفيّة، وازداد اتّساع النطاق الجغرافيّ للعنف الذكوريّ الموجّه ضدّ المرأة؛ إذ لم يعد مقتصرًا على المجتمعات المحلّيّة، بل امتدّ ليطال النساء السوريّات، ليس في تجمّعات اللاجئين في دول الجوار فحسب، وإنّما أيضًا اللواتي لجأن إلى البلدان الأوروبيّة، حيث وجدت الكثيرات أنفسهنّ محاصراتٍ بالقيود ذاتها التي رافقتهنّ من المجتمع الأصليّ إلى بلدان اللجوء.

عمل للفنانة : رندا مدّاح

ولمّا كانت المعلومات والأرقام المتداولة توثّق وجود أكثر من 260 منظّمةً تستهدف النساء في عملها، فإنّ ازدياد تردّي أحوال النساء يدفع إلى التساؤل، ما الذي قامت وتقوم به هذه المنظّمات، وهل هي حقًّا منظّماتٌ نسويّةٌ أو أنّها تحمل رؤيةً نسويّةً واضحةً وإستراتيجيّات عملٍ ملائمةً بالفعل لتحقيق مهامّها، والدفع بشكلٍ فعليٍّ نحو تغيير الصور النمطيّة والحدّ من هيمنة السلطة البطركيّة؟

في إطار عملي ودراساتي في هذا المجال، كثيرًا ما لمست ضبابيّةً في المفاهيم وتشوّشًا في الرؤى والأفكار لدى منظّماتٍ وحتى ناشطاتٍ يرفعن يافطة «النسويّة»، ممّا يتطلّب تحديد المصطلحات، والحدّ من الالتباس الذي يحيط بالنسويّة مفهومًا وأبعادًا.

ثمّة خلطٌ بين «النسويّة» و«النسائيّة»، نجده في الخطاب الثقافيّ والحقوقيّ والسياسيّ عمومًا، ويظهر أيضًا عند «المنظّمات النسويّة» التي يحاول بعضها بلورة رؤى نسويّة. من نافلة القول عدم وجود تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لأيّ مصطلحٍ أيًّا كان منبته، فلسفيًّا أو ثقافيًّا أو اجتماعيًّا، لكن يمكن ضبط مفهوم الرؤية النسويّة اعتمادًا على أدبيّات مختصّة متنوّعة.

النسويّة (feminism) هي مجموعةٌ من التصوّرات الفكريّة والفلسفيّة المؤسّسة على تمحور وتمركز الأنثى حول نفسها وتفاعلها مع العالم، انطلاقًا من ذاتها الحرّة بعيدًا عن أيّ تأثّر بالأيديولوجيّات التي سعت طويلًا إلى ترسيخ فكرة دونيّتها أمام الرجل، مؤكّدةً أنّ المرأة والرجل متساويان في الجدارة الإنسانيّة، وباحثةً في الجذور والأسباب التي أدّت إلى حدوث التفرقة غير العادلة بين الرجال والنساء، استنادًا إلى حقائقَ وإحصاءاتٍ حول أوضاع النساء في العالم، ترصد التمييز القائم عليهنّ سواء من حيث توزيع الثروة، أو المناصب والفرص إلى ما هنالك من الحقوق الأساسيّة للإنسان. فالنسويّة، بإيجاز، هي وعيٌ فكريٌّ مؤسّسٌ على حقائقَ ماديّةٍ وليست مجرّد هويّة، ويترجم هذا الوعي على الصعيد الشخصيّ عند النساء، ويمتدّ ليصلَ إلى مشاركتهنّ في مجالات الحياة كلّها العامّة والخاصّة والسياسيّة.

استنادًا إلى هذا التعريف يمكن القول إنّ الرؤية النسويّة (Feminist Vision) هي المنظور الذي ترى منه النساء العالم من موقعهنّ كنساء، بعقولهنّ ولغتهنّ وعيونهنّ وأحاسيسهنّ، وسواء اختلفت توجهاتهنّ الفكريّة والسياسيّة والاجتماعيّة وغيرها، فهنّ يشتركن في وعيهنّ الأنثويّ تجاه ذواتهنّ وتجاه العالم، ويعملن من مواقعهنّ المختلفة على المشاركة في تشكيل قوانينه، بما يناسب وجودهنّ ويحفظ حقوقهنّ، وصياغة قيمه وأحكامه انطلاقًا من استقلالهنّ الذاتيّ، بعيدًا عن التأثّر أو الخضوع للنظرة البطركيّة التي تعلي من شأن الرجل، وتجيز له ما لا تجيزه للأنثى، مستندةً في تبريراتها على أيديولوجيّاتٍ مختلفةٍ سواء كانت ثقافيّةً أو دينيّةً أو سياسيّةً أو غيرها. و«الرؤية النسويّة، النقديّة، ترمي إلى الكشف عن الجزئيّ والحصريّ في وجهة النظر الأخرى (الرجاليّة)، وتُظهر الخطابات الأبويّة على حقيقتها، أي على أنّها ليست موضوعيّةً، وليست شاملةً كما تدّعي، ولا تشكّل نماذج نهائيّةً، بل هي أثرٌ أو نتيجةٌ للمواقع السياسيّة التي يحتلّها الرجال».

أمّا النسائيّة (womenism)، فهي مفهومٌ يتركّز على النشاطات التي تقوم بها النساء على مختلف الصعد الحقوقيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تشدّد على مطلب المساواة مع الرجل في الحقوق التي شرّعها الرجال أنفسهم وفق رؤيتهم الذكوريّة.

في التفريق ما بين النسويّة والنسائيّة، أريد القول إنّ النسويّة والنسائيّة تتقاطعان في استهدافهما الفئة ذاتها (النساء) ومعالجة قضاياها، وإنّ النسويّة تتضمّن النسائيّة، ويمكن أن تكون النسائيّة إحدى أدوات تحقيق الرؤية النسويّة، شريطة عدم تماهيها مع الثقافة الذكوريّة، فتعيد النسائيّة إنتاج هذه الثقافة من خلال تبنّي الرؤية الذكوريّة للعالم من دون العودة إلى الذات الأنثويّة المختلفة والمتكاملة مع الذكورة، في حين تعيد النسويّة صياغة المطالب بشكلٍ يعبّر عنها وفق رؤيتها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ النسويّة فلسفةٌ لا تقتصر على النساء فحسب، وإنّما تنطلق أيضًا من الذات الأنثويّة الحرّة الموجودة في كلّ رجلٍ حرٍّ. فلا استمرار للحياة من دون تكامل الروحين الأنثوية والذكوريّة معًا.

عائلة من الرقة

رانيا بيدو

تعدُّ عائلة «محمد» محظوظةً، كونها استطاعت الفرار من الرقة بعد اشتداد المعارك هناك بين تنظيم «داعش» و«قوّات سوريا الديمقراطيّة»، يقول «محمد»: إنّه استطاع نقل أفراد أسرته المكوّنة من طفلين وزوجته ووالده، حيث انطلقوا من قرية اسمها «جزرة البوحميد» بسيارة أجرة مجتازين طرقًا مليئةً بالألغام، ووصلوا إلى مشارف مدينة «الحسكة» بعد رحلةٍ دامت عشر ساعات. وبحكم عمله كعامل إغاثةٍ في «الهلال الأحمر السوريّ» استطاع «محمد» تجاوز مخيّمات اللاجئين والتوجّه إلى مدينة «القامشلي»، علمًا أنّه يجب على جميع الفارّين من مدينة «الرقة» و«دير الزور» المكوث في المخيّمات المخصّصة لهم في ريفي «الحسكة» و«الرقة».

مخيم عين عيسى- خاص *أصوات*

يُكمل «محمد» سرد حكايته، وفي حلقه غصّةٌ، كنت طالبًا في كلّيّة الاقتصاد في السنة الثانية حين اندلعت الثورة وأجبرت على توقيف دراستي بسبب الحرب، بعد أنّ شُلّت حركة المدارس والجامعات، وعملت بعد ذلك كمتطوّعٍ في الهلال الأحمر السوريّ، مجال المياه والإصحاح. ومع دخول تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) الرقة عدّ التنظيم عمل المتطوّعين في الهلال الأحمر بدعة، بحجّة أنّه لا يجوز تقديم المساعدات كونها أموالَ صليبيّةٍ وكفرة بحسب زعمه. يستطرد «محمد» في حديثه ويقول: أصبحنا نعمل بسرّيّةٍ تامّة، لأنّنا كنّا معرّضين للقتل في أيّ لحظة؛ فأنا جُلدتُ أكثر من مرّةٍ، والكثير من زملائي في العمل قُتلوا على يد التنظيم، إضافة إلى أنّ التنظيم صادر سيّاراتنا ومبانينا.

يصف «محمد» تنظيم الدولة الإسلاميّة بأنّه تنظيمٌ همجيٌّ يعتمد الترهيب والتخويف وإذلال النفوس، فقد قتل الرجال ورجم النساء وقطّع الأطفال من دون ذنب. إضافة إلى أنّه أوقف مظاهر الحياة كلّها؛ حيث أغلق المدارس بغرض نشر الجهل والتخلّف ومنع الأطفال من الذهاب إليها، وأجبرهم على الخضوع لدوراته الشرعيّة لزرع الفكر المتطرّف في عقولهم.

تصف «مروة» زوجة «محمد» وضع المرأة في الرقّة تحت حكم (داعش) بالمأسويّ، فقد تقلّص دورها حتى كاد ينحصر داخل بيتها فحسب؛ ففي البداية فرض التنظيم عليها البرقع (وهو تغطية كامل الجسم بالأسود، فلا يظهر منه سوى العينين)، ثمّ منع حتى ظهور العينين. حتى داخل المنزل كانت مجبرةً على تطبيق قوانينهم وإلّا تعرّض الزوج للعقاب. فإذا نشرت الملابس من دون أن تلبس القفّازات يعدّ هذا مخالفة، فيُجلَد الزوج ويخضع لدورةٍ شرعيّة، ويغرّم بغرامةٍ ماليّةٍ قدرها 5000 آلاف، حتّى إنّ زوجها خضع لعدّة دورات.

كانوا يضعون النساء المخالفات في أقفاصٍ موزّعةٍ في شوارع المدينة كدوار النعيم ويكتبون لافتة بالتهمة الموجّهة إليها (كاسية، عارية)، ويجب على الزوج أو الأب أن يقوم بجلدها أمام الجميع لتتأدّب. تقول «مروة»: حتى عندما كنت أقوم بأداء عملي كممرّضةٍ كنت مجبرةً على ارتداء الرداء الشرعيّ، كما أنّهم استدعوني للعمل في ليلة عرسي، فاضطررت إلى الخروج من البيت في الساعة الثانية ليلًا تحت التهديد، في النهاية طلبوا منّي مبايعتهم أو عدم السماح لي بالعمل.

تكمل «مروة»: بحكم عملي كممرّضةٍ شهدت الكثير من جرائمهم بحقّ الفتيات القاصرات، إذ اضطرّت بعض العائلات، نتيجة إغلاق المدارس وانعدام الأمن وقلّة الدخل، إلى تزويج بناتهم لعناصر من تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش)، حيث عاينت عدّة حالاتٍ لفتياتٍ تعرّضن لمعاملةٍ وحشيّةٍ من الزوج، وتمزيقٍ لأجزاءٍ من أجسادهنّ الهشّة. وكانت الفتاة لمجرّد أن يعجبهم شكلها تصبح ملكًا لهم، ولا يبقى أمام الأهل إلّا الخضوع لرغبتهم، أو الفرار، هذا إذا بقوا على قيد الحياة.

تتابع «مروة» حديثها: «بعد وصولنا إلى مدينة القامشلي تلقّينا معاملةً جيّدةً من أهالي المنطقة، ولم أتعرّض لأيّ إزعاجاتٍ كوني نازحةً، أو قادمة من مناطق سيطرة داعش، وتابعت مزاولة مهنتي كممرّضةٍ بعد أن استكملت أوراق نقلي إلى الحسكة وبعدها إلى مستوصفٍ في القامشلي، وعاملوني بكلّ حبٍّ وكأنّني من أهل المنطقة».

وبابتسامةٍ واضحةٍ قالت «مروة» إنّ النساء في القامشلي يتمتّعن بكامل حقوقهنّ، وأنا سعيدةٌ جدًّا كوني امرأةً أحظى بكلّ الاحترام من الجميع.

وفي النهاية سألتها عن نيّتهم في العودة إلى الرقة فأجابت بحسرة، وكأنّ العودة أصبحت حلمًا مستحيلًا، إذا عادت الحياة إلى طبيعتها في الرقة، وعاد الأمن ورمّمت البنى التحتيّة، لا بدّ أن نعود، ولا بدّ لكلّ غائبٍ أن يرجع إلى دياره وأرضه، مع تهيدة طويلة (والله اشتقنا للرقة).

ملف العدد

لاجئاتٌ سوريّاتٌ في باريس

ضحى عاشور

«الصحّة النفسيّة للسيّدات السوريّات في دول الاستقبال» كان هذا عنوان المحاضرة التي ألقتها طبيبةٌ نفسيّةٌ سوريّةٌ بدعوةٍ من جمعيّةٍ حديثة النشأة وأمام «جمهورٍ» صغيرٍ لا يتعدّى عشرين امرأة.

وفي حين ركّزت المحاضرة على تقديم تعريفاتٍ لـ «صدمة الهجرة» وأعراضها وأهمّيّة العناية بالصحّة النفسيّة للمرأة الأمّ خاصّة، شكّلت أسئلة الحاضرات التي طُرحت داخل المحاضرة وعلى هامشها مادّةً غنيّةً ينبغي أن تأخذ حقّها في الدراسات الاجتماعيّة والنفسيّة في ما يتعلّق بقضيّة اللاجئين عمومًا.

إنّ مفرداتٍ مثل سيّدات سوريّات، بلدان الاستقبال، صدمة الهجرة... إلخ تساهم في تعويم المشكلة بدلًا من محاولة حلّها عبر تحديد مفرداتها بدقّةٍ علميّةٍ وواقعيّة. ففي واقع الأمر كانت الحاضرات واعياتٍ لمعاناتهنّ النفسيّة وراغباتٍ في التعافي، لكنّ المشكلة عندهنّ كانت في أسئلةٍ تتعلّق بحقيقة كونهنّ لاجئات، بمعنى: نحن لاجئاتٌ نشعر بإثم النجاة (وهذا الشعور لا يضغط على المهاجر النمطيّ كما يفعل مع اللاجئ). وهنا تساءلت بعض الحاضرات: ألا يعدّ شكلًا من أشكال الرفاهية أن نتّجه إلى العلاج النفسيّ في الوقت الذي يموت فيه سوريّون نتيجة نقص الطعام أو الدواء؟! هذا النوع من المشاعر والمحاكمات شائعٌ بين اللاجئين الذين يعدّون التشارك الوجدانيّ في المعاناة والتألّم وتعذيب الذات، ربّما، تعبيراتٍ عن التمسّك بالهويّة والمشتركات المتعلّقة بها.

ـ ثمّ إنّ هذه البلدان ليست بلدان استقبالٍ دائم، فهي تستضيف مؤقّتًا، كما هو واضحٌ من خلال تحديد مدّة اللجوء بعددٍ من السنوات ترتبط باستمرار الخطر في البلد الأصليّ، ما يجعل وضع اللاجئ متعارضًا مع مفهوم الاستقرار والاندماج، إذ لا يعقل أن يطالب الإنسان بالاندماج لسنةٍ أو ثلاثٍ أو عشرٍ حتى -كما هو الحال في فرنسا- ثم يكفّ عن الاندماج هنا ليعود ويندمج هناك! كما أنّ هناك فقدانَ أمانٍ ملموسًا جرّاء العنصريّة المتنامية والدعوات إلى طرد اللاجئين وتحميلهم تبعات تراجع مستويات المعيشة والخدمات في بلدان اللجوء... هذه البلدان التي لم تطوّر آليّات استقبالٍ خاصّة باللاجئين كمجموعاتٍ بشريّةٍ لها خصوصيّاتها ومتطلّباتها، حيث تركّز الجهد والأموال على التعامل مع قضيّة اللاجئين وفق صيغٍ إسعافيّةٍ وإجرائيّةٍ فرديّة. ومن المفارقات العجيبة أنّ اللاجئ المطالب بالاندماج محكومٌ عليه بالتشظّي بين واقعين: هنا وهناك، جزء من أسرته الصغيرة هنا وجزء هناك، لن نتحدّث عن ذاكرته وعاداته وأملاكه، وإنّما عن واقع أنّ حياته الفرديّة نفسها مشطورةٌ إلى أجزاء، حيث يعيش في بلد اللجوء حياته الاقتصاديّة والاجتماعيّة في حين يحرم من حقوقه السياسيّة بالانتخاب والترشيح مثلًا، في الوقت الذي ربّما سيشارك في الانتخابات التي من المحتمل أن تجرى في بلده! أمّا الجزء المتعلّق بمستقبله، فبالتأكيد الصورة ضبابيّةٌ في ظلّ عالمٍ يتغيّر ليس سياسيًّا وإنسانيًّا فحسب وإنّما جغرافيًّا أيضًا.

ـ وما يعانيه السوريّون ليس «صدمة هجرة» بل هو «أزمة لجوء» وقد طرحت أسئلة من قبيل: هل تختلف معاناة فردٍ مهاجرٍ عن معاناة فردٍ لاجئٍ هو جزءٌ من مجموعةٍ بشريّةٍ لاجئةٍ إلى دولٍ يشعر اللاجئ إليها أنّها مسؤولةٌ عن معاناته بصورةٍ ما؟

ـ تشكّل البيروقراطيّة الموجودة بدرجاتٍ متفاوتةٍ في كلّ دول اللجوء أحد أكبر أسباب مفاقمة المعاناة النفسيّة للاجئين. حيث يستنفد اللاجئ معظم مدّخراته النفسيّة والماديّة للحصول على فرصة اللجوء أوّلًا، ثمّ في انتظار القرار وترتيبات وضعه وحياته اليوميّة (ويعاني كثيرون لسنواتٍ من إجراءات لمّ الشمل مع أطفالهم!) لتبدأ رحلة معاناةٍ مع اللغة والعمل الذي سيكون في معظم الحالات هامشيًّا وخدميًّا وبعيدًا عن مجالات وكفاءات اللاجئ، الأمر الذي يفاقم عزلة اللاجئ وغربته عن نفسه ومحيطه. وهذه البيروقراطيّة نفسها هي العائق الأهمّ أمام اللاجئ الراغب في التعافي النفسيّ، حيث يتطلّب الحصول على موعدٍ مع طبيبٍ مختصٍّ ستّة أشهر (وسطيًّا)! فضلًا عن مسألة بأيّ لغةٍ سوف يتحدّث المريض إلى طبيبه؟ وقد تساءلت إحدى الحاضرات: هل يمكن الاستعانة بمترجم، وكيف يمكن تأمينه، وما هي مؤهّلاته؟ ولاسيّما أنّ هناك الكثير من الأعراض والإشارات والعبارات والسلوكيّات والكوابيس أيضًا لا يمكن فهمها خارج مدلولاتها الثقافيّة الخاصّة.

عمل للفنانة: شذى الصفدي

«ندى» النموذج الصارخ للاجئة

وسط زحمة الأسئلة والجوّ الكئيب المخيّم على قاعة المحاضرة، نهضت «ندى» الصبيّة النحيلة في بداية عشرينيّاتها لتتحدّث عن تجربتها كما يلي:

«عانيت في سورية من القصف والنزوح والتشرّد ووصلت إلى فرنسا بعد رحلةٍ قاسيةٍ في البحر لأعاني بعدها من شروطٍ بدأت تضغط عليّ وتفقدني توازني. بدأتُ رحلة علاجٍ لم تزدني إلّا مرضًا ويأسًا من إمكان بقائي على قيد الحياة، حيث شُخِّصَ مرضي كأحد الأمراض العضويّة وبدأ الشلل يمتدّ من أطرافي إلى معدتي وصولًا إلى قدرتي على الكلام، ليتمّ إنقاذي بمصادفةٍ بحتة، حين اقترح الطبيب تحويلي إلى العلاج النفسيّ، ليتّضح أنّ الشلل الذي عانيت منه كان أصلًا ذا منشأ نفسيّ لا عضويّ. وهكذا بدأت رحلة علاجٍ جديدة، أسفرت عن تحسّنٍ واضحٍ وعودة القدرة على الحركة والأكل والكلام رغم المعاناة التي لا تزال ظاهرةً للعيان بسبب ما لحق الجسد من أذى قبل اكتشاف حقيقة المرض». كان صوت «ندى» يتهدّج وجسدها لا يكاد يحملها وهي التي اختارت أن تتحدّث واقفةً، ربّما كانت سعيدةً باستعادة قدرتها على الوقوف. حين بدأ الجميع يصفّق فرحًا بنجاة «ندى» ومهنّئًا إيّاها على شجاعتها وتمسّكها بالحياة، قالت «ندى»: إنّها أصرّت على المجيء لتشارك تجربتها، ولتخبر الجميع ألّا يكتفوا بالاعتراف بمرضهم فحسب، بل أن يطلبوا العلاج وأن يخبروا الأطباء والمسؤولين أنّنا كلاجئين ولاجئات عانينا ما لا تستطيعون تخيّله، ومن حقّنا أن نحصل على رعايةٍ صحيّةٍ ونفسيّةٍ تامّة، من دونها لن نستطيع تحمّل أبسط المسؤوليّات في شؤون حياتنا.

ملف العدد

المرأة السوريّة، الضحيّة الصامتة

راتب شعبو

تفتح الحروب، ولاسيّما المديدة منها، الباب أمام أنواعٍ من النكبات الشخصيّة التي يكون للنساء فيها النصيب الأكبر. أمام هول الحرب وما تنتجه من دمارٍوموت، تهت المآسي الشخصيّة وتبقى في دائرة الصمت العامّ. يتفرّغ الرجال للحرب، يموتون فيها ويختفون ويخسرون أو يرفعون إشارات النصر البائسة، فيما تترك الحياة اللاحربيّة جلّ ثقلها على النساء اللواتي يظهرن على ضوء هذا جيشًا للحياة، مقابل جيش الموت الذي يشكّله الرجال الحربيّون الذين يتقنون القتل ومحاصرة الحياة.

لا نتحدّث هنا عن الحرب العادلة أو غير العادلة، كما يدرج الكلام في السياسة، فللحروب منطقٌ عسكريٌّ واحد، ونتائجُ متشابهةٌ بصرف النظر عن تقييمها السياسيّ. وفي الغالب تدفع المرأة ثمنًا خفيًّا في الحرب بصرف النظر أيضًا عن وقوعها في هذا الطرف أو ذاك من الصراع. الاغتصاب والترمّل والعنوسة والانتظار اليائس للمفقودين والقيام بأعباء تغذية الحياة العائليّة في ظروف الحرب والخضوع لأنواع الابتزاز والعنف ومسّ الكرامة...إلخ، هذا ما يخطر في البال حين يفكّر المرء بوضع المرأة في حالات الحروب والصراعات العنيفة.

تقول سيّدةٌ سوريّةٌ مثقّفةٌ لا تزال تنتظر معرفة مصير زوجها منذ خمس سنوات: «ليتني أعرف مصيره لأعرف مصيري. أنا لست أرملةً ولا زوجة، أولادي ليسوا أيتامًا وليس لديهم أب. أشعر أنّني مفقودةٌ مثله، من الممكن أن يكون قد مات في معركةٍ ما أو في قبوٍ ما. أمّا أنا فمفقودةٌ في الحياة، مكبّلة بنظرات الآخرين وهمسهم. صرت أكره حتى تعاطفهم معي. أراهم يكذبون ويخفون سعادتهم لأنّهم ليسوا في وضعي. باتت في داخلي مساحةٌ واسعةٌ من الكره والنفور حتى من نفسي. ولا شكّ أنّني أتسبّب لأولادي بضغطٍ نفسيٍّ دائمٍ لأنّني على هذه الحال المقيتة التي لا أجد منها مخرجًا.»

حقًّا، قد يكون حال المرأة الأرملة أهون من حال زوجة المفقود. الأولى تستقرّ على أرضٍ حزينةٍ ومؤلمة، ولكنّها تستقرّ على أرضٍ مهما تكن، فيما تبقى الثانية معلّقةً في فراغٍ من الانتظار والأمل المنهك، فلا تستقرّ على أرض. الأولى يمكن أن تبحث عن حياةٍ جديدةٍ دون لوم، أو يمكن أن تختار التضحية الذاتيّة وتعيش من أجل أولادها فحسب، وهذا خيارٌ له تقديره الاجتماعيّ المعروف والمكرّس، فيما الثانية لا يمكنها البحث عن حياةٍ جديدةٍ لأنّ في هذا شعورًا ذاتيًّا بالخيانة، فضلًا عن التهمة الاجتماعيّة الجاهزة لمثل هذا الخيار. ويبدو انشغالها المخلص في تربية أولادها أقلّ قيمةً في عين المجتمع من انشغال الأرملة، لأنّها لا تملك، في نظر المجتمع، سبيلًا آخر سوى الاهتمام بالعائلة والانتظار. غير أنّ سيّدةً سوريّةً أخرى تنتظر زوجها المفقود منذ أربع سنواتٍ، قالت: «أعيش على أمل عودته. حالي هكذا أفضل من حال الأرملة. على الأقلّ لديّ أمل». مهما يكن الحال وكيفما كان إدراك المرأة للوضع الذي هي فيه، ينبغي ألّا ننسى أنّ هناك أسرةً كاملةً تعيش، بعد فقد الزوج، على كتف هذه المرأة أو تلك. تقول التقارير اليوم إنّ ربع الأسر السوريّة تعيلها امرأة. ينبغي أن نلاحظ أنّ إعالة الرجل للأسرة تقتصر غالبًا على تأمين المال، فيما تنهمك الزوجة في تحويل هذا الدخل إلى أسبابٍ للحياة، أمّا إعالة المرأة السوريّة للعائلة فهي تكون غالبًا في غياب الزوج أو عجزه الدائم، ما يعني أنّها تقوم بدورٍ مضاعف.

الجانب الأكثر صمتًا في مآسي الحروب، هو حرمان أعدادٍ متزايدةٍ من النساء من الزواج وتكوين أسرةٍ بسبب اختفاء الشباب، سواء في المعارك أو المعتقلات أو الهجرة. المرأة التي تفقد زوجها المحتمل قبل الزواج أو قبل أن يختارها زوجٌ محتمل، هي أيضًا ضحيّةٌ منسيّةٌ في الصراعات العنيفة التي تتغذّى على أرواح الشباب، أزواج المستقبل. ليس هذا الألم النفسيّ بقليلٍ رغم أنّه يتعيّن إخفاؤه أو تجاهله وفق معايير ثقافتنا العامّة.

«كنت أتمنى أن يرزقني الله عائلة، لكن هذا نصيبي»، تقول امرأةٌ سوريّةٌ تجاوزت الأربعين من العمر دون زواج، وتضيف: «حتى الصبايا لا يجدن من يتقدّم لزواجهنّ». غالبًا ما يُغضّ النظر عن هذه الحالات، دون وجه حقّ، رغم

عمل للفنان: زهير حسيب

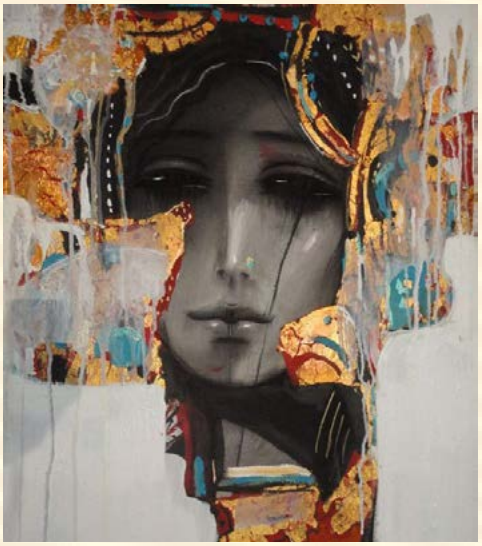

أنّ نسبة العنوسة في سورية بلغت 65 في المئة بحسب تقاريرَ صحفيّةٍ، ما دفع القاضي الشرعيّ الأوّل في دمشقَ لتشجيع الرجال على الزواج الثاني وتسهيل هذا الإجراء بالتخلّي عن شرط التأكّد من ملاءمة الزوج اقتصاديًّا وقدرته على إعالة أسرتين، ليصبح هذا الشرط مرعيًّا في الزواج الثالث فحسب.

فئة النساء السوريّات اللواتي يتحمّلن بصمتٍ أعباء صراعٍ لا يدَ لهنّ فيه، فئة تتزايد باطّراد. يطال الأمر أحلامهنّ ومصائرهنّ ونمط حياتهنّ. الشابّة التي لا تجد زوجًا، تطوي راية أحلامها يومًا وراء يوم، وتنصاع لشروط حياتها بأن تكون الخالة أو العمّة الحنون المكسورة الخاطر، أو البنت المتفانية في سبيل والديها، أو الزوجة «الثانية» لعجوزٍ لم تجد الحرب فيه شبابًا تستهلكه فتركته ليستهلك شباب فتاةٍ لم تجد زوجًا.

أرملة أو زوجة مفقود أو امرأة بلا زواج، ثلاثة مصائر تعتصر نفوس السوريّات اللاتي تنشغل عنهنّ العيون بالنظر إلى خريطة المعارك ونتائجها و«أبطالها».

من مناطق «داعش» إلى بيروت
الألم باقٍ ويتمدّد

نعمة العلواني

ظنَّ «أبو سليمان» (54 عامًا) أنّ مجرّد خروجه من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش)، يعدّ ولادةً جديدةً له ولأسرته. فباع الغالي والنفيس وضحّى بكلّ ما يملك من أجل الخروج من جحيم «داعش» و«الوصول إلى الجنّة (بيروت)». إلّا أنّ الجنّة لم تكن إلّا تدويرًا للجحيم ورحلةً للعذاب الممتدّ.

عمل للفنانة : رندا مدّاح

يحدّثنا «أبو سليمان» أنّه كان يقطن في منطقةٍ يطلق عليها التنظيم اسم «ولاية الفرات» تقع قرب مدينة الحسكة. وفي تلك الولاية كان ممنوعًا على الأطباء الذكور دخول المشافي ومداواة النساء، ممّا سبّب حالات وفاةٍ عديدة لعدم وجود طبيبٍ يعالجهنّ. ويروي «أبو سليمان» ممارسات التنظيم هذه كشاهدٍ على وحشيّته، وليظهر من خلاله مدى العذاب الذي كانوا يعيشونه. فالتنظيم كان يقتحم العيادات ومراكز العلاج، ويعتقل النساء اللواتي لا يرتدين اللباس الشرعيّ أو المرأة التي تُرضع ابنها في مكانٍ عامٍ مثلًا. كما يحدّثنا «أبو سليمان» عن سيّدةٍ قرصت بأداةٍ تدعى «العضاضة» من ثديها بعد مشاهدتها تُرضع ابنها في المستوصف.

يتابع «أبو سليمان» موضّحًا تفاصيل رحلة اللجوء المريرة، فيقول: استأجرت هويّاتٍ مزوّرةً لكي أستطيع إخراج زوجتي وابني من مخيّمٍ تابعٍ لـ «قوّات سوريا الديمقراطيّة»، وُضعا فيه بعدما كانا يحاولان المرور إلى قريةٍ تدعى «الحمرا» للوصول إلى المطار. بعدها طلب المهرّب منّا مبلغ 150 ألف ل.س على الشخص لينقلنا إلى دير الزور عن طريق الممرّات الوعرة. والمهرّب في هذه الحالة لا يكون مسؤولًا إن أُمسك بأيّ شخصٍ منّا، حيث يُحكم على الشخص بالسجن وبالغرامة الماليّة.

يواصل «أبو سليمان» حديثه: كنّا 13 شخصًا جُمعنا في شاحنةٍ كبيرةٍ لنقل الماعز، وعند الساعة الواحدة بعد منتصف الليل سلكنا طريقًا خاصًّا بالرعاة، ثمّ وصلنا إلى منطقةٍ تسيطر عليها «قوّات سوريا الديمقراطيّة»، عندها قال لنا المهرّب إنّنا أصبحنا في مأمنٍ الآن. يضيف «أبو سليمان» والألم بادٍ على سحنته: «بعدها تُهنا في الصحراء لساعاتٍ، ولا ماء لدينا ولا طعام، وهو ما زاد من معاناتنا، ولاسيّما أنّ معنا أطفالًا. وبعد عدّة محاولاتٍ وصلنا إلى ثكنةٍ عسكريّةٍ في منطقةٍ تابعةٍ للجيش النظاميّ السوريّ. وهنا الصدمة الكبرى؛ حيث كانت تلك الثكنات مليئةً بجثث المدنيّين، إضافة إلى أنّ المياه كانت ملوّثةً، ولكنّها خيارٌ لا بأس فيه بعد انقطاعٍ لساعاتٍ طويلةٍ في الصحراء من دونها».

أخيرًا وصل «أبو سليمان» وعائلته إلى قرية «الحمرا»، بعد أن أرشدهم أحد الرعاة إلى الطريق عبر الوديان. وغالبًا ما كانت تحدث في تلك المنطقة اشتباكاتٌ بين تنظيم «داعش» و«قوّات سوريا الديمقراطيّة»، وكانت هناك خطوط اشتباكٍ لا يسمح لأحدٍ بتجاوزها، حيث أعدم تنظيم «داعش» راعي أغنامٍ كرديًّا لتجاوزه تلك الحدود.

بطريقةٍ ساخرةٍ يقول «أبو سليمان»: إنّ كلّ مهرّبٍ كان يبيعنا لمهرّب آخر، حيث إنّ تجّار البشر أصبحوا أكثر من البشر أنفسهم. فبعد وصولنا إلى قريةٍ تدعى «التونية»، وهي تابعةٌ لـ «قوّات سوريا الديمقراطيّة»، كان هناك سائق تكسي أعرفه أوصلنا إلى القامشلي بمبلغ 20 ألف ل.س على كلّ شخص، وأثناء مرورنا على كلّ حاجزٍ كنّا نضطرّ لرشوة عناصره بمبلغٍ كان يصلُ أحيانًا إلى 10 آلاف ليرة سوريّة على كلّ شخص، ومن الملاحظ أنّ تلك الحواجز كانت بمعظمها تابعة لسلطة الأسد.

بعد وصول «أبي سليمان» وعائلته إلى مركز مدينة القامشلي في المربّع الأمنيّ، حيث يقع المطار الذي يسافر منه الفارّون والمدنيّون إلى مناطقَ آمنةٍ كدمشق، نُصحوا بألّا يبتعدوا عن تلك المنطقة وإلّا سوف يُقبض عليهم، فاضطرّ «أبو سليمان» إلى ترك عائلته خلفه، بسبب الأوراق الثبوتيّة الخاصّة بابنه حيث كان سيُسحَب للخدمة العسكريّة في حالِ مروره على أحد حواجز النظام. كانت تكلفة تذكرة الطيارة 10 آلاف ل.س على الشخص الواحد، ولكنّهم طلبوا منهم 55 ألفًا للشخص بحجّة الاستعجال بالإجراءات.

وبقي «أبو سليمان» ينتظر مع عائلته دوره في قطع التذاكر مدّة 12 يومًا. وخلال هذه الفترة عانوا من الابتزاز؛ فلمجرّد الدخول إلى الحمّامات كان عليهم دفع 500 ل.س في كلّ مرّة يدخلونها، فضلًا عن تكاليف الطعام والنوم؛ فأجرة البطانيات وحدها كانت تكلّف 2000

ل.س في الليلة الواحدة. وكلُّ هذا حدث ضمن «حوش المطار» كما سمّاه «أبو سليمان»، ولكن أخيرًا جاء دورهم في قطع التذاكر، بعد تدبير واسطةٍ ودفع مبلغٍ يصل إلى 250 ألف ل.س. إضافة إلى هذا كلّه كان الفتية الذين هم في سنّ الخدمة العسكريّة صيدًا ثمينًا لقوّات النظام التي كانت تسوقهم إلى جهةٍ مجهولة.

ويصف «أبو سليمان» رحلة عائلته على متن طائرةٍ عسكريّةٍ ضخمةٍ تتّسع لـ600 شخص؛ حيث كان يجلس ضبّاط وعناصر الجيش السوريّ في المقاعد، بينما يبقى المواطنون واقفين طوال الرحلة وممنوعًا عليهم الجلوس بسبب ضيق المكان. وقبل إقلاع الطائرة تجبر قوّات النظام الشباب على نقل الحمولة من عتادٍ عسكريٍّ وطعامٍ تحت التهديد والضرب. وبعد وصولهم إلى دمشق مكثوا فيها 11 يومًا، ثمّ قرّروا الفرار إلى لبنان عن طريق مهرّبٍ أخذ منهم مبلغ 100 دولار على كلّ فرد. وفي منتصف الليل بدؤوا بالسير في طرقٍ وعرةٍ وأمامهم شخصٌ يدلّهم على الطريق، حتى وصلوا إلى «جديدة يابوس» الساعة الثالثة فجرًا، ومن ثمّ سُلِّموا إلى مهرّبٍ آخر في رحلةٍ إلى البقاع، ومن ثمّ إلى بيروت. وفي لبنان لم يختلف واقع «أبي سليمان» عمّا كان عليه قبل رحلة العذاب تلك؛ فهو لا يستطيع العثور على عملٍ يناسب سنّه، إضافة إلى أنّه وجد نفسه في مكانٍ ليس كما تخيّله، فقد كان يظنّ أنّ الحياة هنا مختلفةٌ عن وضع الحرب في سورية. إلّا أنّه الآن يعيش الظروف التعسة نفسها، لكنّ الفرق هنا أنّه لم يعد هناك شيءٌ يبيعه ويطعم أولاده بثمنه.

اتّحاد نسائم سوريا

«اتّحاد نسائم سوريا» مؤسّسةٌ أهليّةٌ تعمل في المناطق المحرّرة من سلطة الأسد، ومركزها ريف حلب الغربيّ، وتُعنى بحقوق المرأة والطفل والأسرة، وتشرف عليها نساءٌ سوريّات. أسّست «نسيم توتنجي» اتّحاد «نسائم سوريا»، في تموز/ يوليو 2017، وهي سيّدةٌ سوريّةٌ من مدينة حلب في الثلاثين من عمرها، وأمٌّ لطفلين، أُجبرت على مغادرة مدينة حلب في مطلع العام الجاري.

وعند لقائنا «توتنجي» قالت إنّها درست الرياضيات في جامعة حلب وتخرجت فيها عام 2001، ثمّ عملت كمدرّسةٍ خاصّةٍ بعد تخرّجها مباشرة. ومع انطلاق الثورة السوريّة توقّفت عن عملها هذا، وتطوّعت كمعلّمةٍ وموجّهة في أوّل مدرسةٍ افتتحت في حلب سنة 2013، إضافة إلى عملها كناشطةٍ في مجال تأهيل الكوادر التعليميّة والدعم النفسيّ والنشاطات الفعّالة لطلّاب مدينة حلب.

وعن معاناة الحرب، ثمّ التهجير القسريّ، روت لنا «توتنجي» بعض ما عاشته من أهوال، فتقول: «عانينا الكثير من ضغوطات الحرب والقصف والحصار، وعلى الرغم من ذلك بقينا صامدين. لقد خسرتُ كلّ شيءٍ عند التهجير، مدرستي وأصدقائي وبيتي وطفليّ اللذين أخذهما والدهما ولا أعرف عنهما شيئًا حتى الآن. كنت أعيش صدمةً كبيرةً عند وصولي إلى ريف حلب الغربيّ (مدينة الأتارب)، وعشت حالة اكتئابٍ قبل أن أستعيد قواي بعد أن كُلِّفت بالإشراف على مركزٍ للتدريب والتأهيل في مدينة الأتارب».

وعند سؤالنا «توتنجي» عن مشروع «نسائم سوريا»، وكيف تولّدت الفكرة لديها، قالت: «تولّدت لديّ فكرة تشكيل اتّحاد «نسائم سوريا» من واقعي كامرأةٍ تطمح بأن تكون فاعلةً في المجتمع وخليّته الأساس (الأسرة)، فانطلق المشروع ليكون همّه الأكبر الاهتمام بشؤون الأسرة والمرأة والطفل وحماية حقوقهم. وبعد استمرارنا بالعمل لأكثر من خمسة أشهرٍ انتُخبتُ رئيسةً للاتّحاد، وبفضل العمل الدؤوب تمكّنتُ من ضمّ جهد أكثر من عشرين مركزًا في جميع المناطق المحرّرة يعنى بشؤون الأسرة والمرأة والطفل إلى اتّحاد نسائم سوريا، ثمّ جهّزنا لمعرض أعمالٍ يدويّةٍ كان أكبر معرضٍ في الشمال السوريّ، ولاقى نجاحًا وقبولًا كبيرين عند أغلب شرائح المجتمع».

وعن أهداف وأهمّ أعمال اتّحاد «نسائم سوريا» حدّثتنا «توتنجي»: «جمعنا طاقات المراكز والنساء والفتيات الفاعلات وحتّى المهمّشات اللواتي يعانين من عدم وجود فرصةٍ في المجتمع لتقدّمهنّ واستمرارهنّ بتأدية أدوارهنّ، واتّفقنا على هدفٍ واحدٍ ومسيرةٍ واحدةٍ نابعةٍ من إصرار المرأة السوريّة لإثبات جدارتها وقوّتها رغم الظروف التي تمرّ فيها من تهجيرٍ ونزوحٍ وقسوة العيش. وتواصلنا مع أغلب الجهات المسؤولة والفاعلة في الداخل السوريّ لإقامة دوراتٍ توعيةٍ وتدريباتٍ متنوّعةٍ تشمل الاستشارات الأسريّة والمنفعة للمجتمع. وأوّل فاعليّة لنا كانت معرض (اليد الماهرة) الذي شاركت فيه المراكز والنساء بأشغالٍ يدويّةٍ ومهنٍ حرفيّةٍ ووسائلَ تعليميّةٍ، ولاقى إقبالًا واسعًا على الرغم من شدّة القصف».

هكذا سردنا جانبًا من قصّة نجاحٍ شخصيّةٍ لسيّدةٍ سوريّةٍ بينما كنّا نقدّم مؤسّسةً لا تزال في بداية طريقها تحمل أسباب النجاح ولكنّها، كباقي مؤسّسات المجتمع المدنيّ السوريّة، أمام تحدّياتٍ موضوعيّةٍ وأخرى ذاتيّة. فبين تغيّرات القوى المسيطرة على الجغرافيا التي تعمل فيها، وما يشبه ذلك من عواملَ موضوعيّة، وبين قدرتها على التقيّد بمعايير الشفافيّة والإدارة الجماعيّة والمحاسبة، وما يشبه ذلك من شروط نضج العامل الذاتيّ، تعيش هذه المؤسّسات تحدّياتها المركّبة.

ملف العدد

أخطار النزوح على المرأة
«العنف وآثاره على النساء والفتيات»

جلنار صادق

تعدّ الحروب والنزاعات المسلّحة من أكثر الأحداث عنفًا وأشدّها تأثيرًا على الأفراد بمراحلهم العمريّة المختلفة، وبتنوّع بيئاتهم وثقافتهم وانتماءاتهم، وباختلاف جنسهم.

حيث تعاني المجتمعات في فترات الحروب من انتهاكٍ معلنٍ لشروط الحياة الطبيعيّة ممثّلًا بفقدان الأمان والعيش الكريم، يترافق مع تغيّراتٍ مفاجئةٍ وقسريّةٍ وأخطارٍ كثيرةٍ غير متوقّعةٍ سواء على مستوى الجماعة أو الفرد. ويعدُّ النزوح بتفاصيله الصادمة والشاقّة والمؤلمة حدثًا ضروريًّا لتجنّب الخطر الأكثر شدّةً من أجل الحفاظ على البقاء من جهة، وبداية لأنواعٍ أخرى من الأخطار الحياتيّة اليوميّة الصعبة من جهةٍ ثانية.

ولطالما كانت المرأة تاريخيًّا، وفي مثل هذه الظروف، الأكثر تضرّرًا ومقاومةً في آن معًا. فالعنف ليس حدثًا جديدًا في حياتها، وإنّما هو خبراتٌ متراكمةٌ تعاظمت أخطارها عليها، ولاسيّما في المجتمعات المغلقة التي تنظر إليها على أنّها الأنثى الضعيفة والضلع القاصر وناقصة العقل والدين. فها هي الأمّ والزوجة والابنة والأخت تتحمّل الكثير من الظلم والقهر، ومعه مسؤوليّاتٌ وأعباءٌ ثقيلةٌ نتيجةً لغياب الرجل أو فقدانه أو انسحابه وتخلّيه قصدًا أو من غير قصد عن دوره كمسانِدٍ وشريكٍ في حياةٍ، مصاعبها كثيرة. لتجد نفسها، وفي كلّ هذه الحالات، عرضةً لمزيدٍ من العنف داخل الأسرة وخارجها، ومن القريب والغريب وبأشكالٍ عدّة وآثارٍ عميقة.

والعنف هو استخدام القوّة للسيطرة على شخصٍ آخر أو أشخاصٍ آخرين، ويمكن أن يشمل أيّ إساءة معاملة أو إكراهٍ أو ضغطٍ جسديٍّ أو نفسيٍّ أو اجتماعيٍّ أو اقتصاديّ. أمّا العنف ضدّ المرأة فهو أيّ عملٍ أو تصرّفٍ عدائيٍّ أو مؤذٍ ومهين، يرتكب بأيّ وسيلةٍ وبحقّ أيّ امرأةٍ لكونها امرأةً، يخلق معاناةً جسديّةً وجنسيّةً ونفسيّةً بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة.

وتسهم وجهة نظر المرأة نحو ذاتها والآخر بكونه مصدر القوّة، في إمكان تعرّضها للعنف؛ فعندما تنظر المرأة إلى نفسها على أنّها الأضعف وترى الآخرين هم الأقوى، تقدّم لهم فرصةً لتعنيفها بشكلٍ أكبر. ذلك أنّ الإيحاء إلى الآخر بالضعف عاملٌ خطيرٌ في تعرّض الضحيّة للخطر، ولاسيّما في حالات غياب القانون وانتشار الجريمة والفوضى. وذلك لما يحمله العنف من الإكراه و إجبار شخصٍ آخر على الانخراط في سلوكيّاتٍ معيّنةٍ وتصرّفاتٍ على غير إرادته ، من خلال استخدام التهديد أو الإصرار اللفظيّ أو التلاعب أو الخداع أو التوقّعات الثقافيّة أو القوّة الاقتصاديّة. ويؤدّي سوء استعمال القوّة على مستوى الأفراد والجماعات إلى إساءة المعاملة التي تمنع الأشخاص من اتّخاذ قراراتٍ حرّةٍ وتجبرهم على التصرّف ضدّ إرادتهم، وقد تحوّلهم، مع استمرار ذلك، إلى أداةٍ للقيام بأعمالٍ لا تتّفق مع قيمهم وعاداتهم وأخلاقهم.

وللعنف أشكالٌ عدّة وممارساتٌ مختلفةٌ؛ فها هي المرأة تتعرّض للعنف الجسديّ بالضرب والتقييد أو حجز الحرّيّة ومنعها بالقوّة من الحصول على ما هو حقٌّ لها _الحرمان من التعليم والعمل سواء من شريك حياتها أو وليّ أمرها من أبٍ أو أخٍ أو من هو في مقامهم، أو تعنّف رمزيًّا فتُوجَّه إليها ألفاظٌ قاسيةٌ وعباراتٌ نابيةٌ أو تلقّب بألقابٍ لا تحبّها أو يشار إليها بما يُنقص من مكانتها ويحطُّ من كرامتها، أو تعاني من العنف الجنسيّ فتجد نفسها تتعرّض للإساءة الجنسيّة كالتحرّش اللفظيّ أو الجسديّ أو الاعتداء الجنسيّ أو الاغتصاب من الغريب أو القريب. وعندما يرتكز العنف داخل منزلها يصبح عنفًا أسريًّا يمارس على المرأة من رمز السلطة فيها. وفي ظلّ النزوح تتّسع دائرة العنف، فتعاني النساء عامّة واللاتي حرمن من التعليم خاصّةً من أخطارٍ إضافيّةٍ، فقد يتمّ استغلالهنّ اقتصاديًّا فتضطرّ إلى العمل لساعاتٍ طويلةٍ وبشروطٍ قاسيةٍ وأجورٍ زهيدةٍ ممّا يترك آثاره السلبيّة عليها وعلى أفراد أسرتها.

ويمكن توضيح أشكال العنف الذي تعاني منه المرأة بالرسم التالي:

وتظهر آثار العنف الممارس على المرأة نفسيًّا واجتماعيًّا:

1_ الآثار النفسيّة: يعدّ العنف خبرةً مؤلمةً تقوم على التعرّض للظلم والشعور بالعجز والضعف أمام من يمارس العنف (المُعَنِّف)، ما يولّد لدى المرأة (المُعَنَّفة) شعورًا بالغضب، فقد توجّه غضبها نحو ذاتها؛ فتلوم نفسها ويسيطر عليها الخوف الدائم ويرافقه الشعور

عمل للفنان: يوسف عبدلكي

بالضعف أمام كلّ ما تتعرّض أو قد تتعرّض له والذي يدفعها إلى الخضوع أو إلى تفضيل تجنّب المواجهة والهروب بعيدًا عنها. فنجدها ترضى الظلم وتعاني الألم بصمتٍ، ما ينعكس على حالتها الصحّيّة نفسيًّا وجسديًّا.

ومن جهةٍ ثانيةٍ قد توجّه المرأة غضبها إلى الخارج فتلوم الآخرين وتتحوّل إلى شخصٍ قلقٍ شديد التوتّر والعصبيّة يرافقها شعورٌ بالعداء لكلّ ما يحيط بها اجتماعيًّا وأسريًّا، ما يدفعها إلى المواجهة والدخول في صراعاتٍ ومشكلاتٍ عدّة، في محاولةٍ منها لإثبات قوّتها أمام طرفٍ آخر قويّ.

2_ الآثار الاجتماعيّة: يترك العنف آثاره الاجتماعيّة على شكل مشكلاتٍ تظهر في العلاقات الاجتماعيّة داخل الأسرة وخارجها. فالعنف الذي يمارسه الشريك على زوجته أو الأب على ابنته يفكّك حلقات التواصل القائمة على المحبّة والاحترام، ما يجعل الحياة أكثر قساوةً لكليهما، ولاسيّما في ظروف النزوح التي تفتقد إلى الأمان وتحمل معها المزيد من الضغوط والمسؤوليّات، ممّا يزيد من احتمال الخلافات الأسريّة والانفصال.

تذكر إحدى السيّدات أنّ زوجها منعها من الخروج من المنزل حتى لزيارة أختها، مهدّدًا بالطلاق نتيجة تعرّضها لتحرّشٍ جنسيٍّ من أحد الذكور في المخيّم، ما جعلها تعاني من مشكلةٍ في العلاقة الزوجيّة وصلت إلى مرحلة الطلاق النفسيّ (وهو الانفصال العاطفيّ عن الشريك أو الزوج مع بقائهما معًا في مكانٍ واحد). ونتيجة هذا التفكّك أصبحت أكثر توتّرًا ووجّهت غضبها نحو أطفالها فإذا بها تمارس عليهم العنف لفظيًّا وجسديًّا كاستكمالٍ لدائرة العنف. وبالنظر إلى ما يعانيه الزوج في ظروف النزوح، فهو يشعر بالتهديد والخطر على حياته وزوجته وأسرته. وبفهم مزيدٍ من التفاصيل، فهو بدوره معنّفٌ يمارس العنف ضمن نطاق صلاحيّاته (الأسرة). وفي كلّ أسرةٍ ولدى كلّ امرأةٍ قصّةٌ لتسردها عن عنفٍ تعرّضت له أو شاهدته في سنوات الحرب والنزوح القاسية.

الآثار الجسديّة والصحيّة: قد تتعرّض المرأة نتيجة العنف لجروحٍ وكسورٍ، وأعراض آلامٍ مزمنة، وتعبٍ ووهنٍ دائمٍ، وأعراض تهيّج أمعاء واضطراباتٍ معويّة. وقد يدفعها العنف إلى عاداتٍ مضرّةٍ بصحّتها كالتدخين، وإدمان الكحول والمخدرات، وقلّة النشاط البدنيّ، وفرط الأكل، وممارساتٍ جنسيّةٍ غير آمنةٍ قد تؤدّي بها إلى حملٍ غير مرغوبٍ فيه، أو إلى الإصابة بالإيدز أو اضطرابات نسائيّة أو إجهاضات غير آمنة أو تعقيدات الحمل، أو انخفاض الوزن الولاديّ أو أمراض الالتهاب الحوضيّ.

عزيزتي المرأة، في ظروف النزوح ما الذي يمكنك القيام به لتحمي نفسك وغيرك من النساء والفتيات من التعرّض للعنف والاستغلال؟

1_ ما الذي يمكنك القيام به تجاه نفسك؟

_ تعاملي مع أنوثتك باحترامٍ وتصرّفي كامرأةٍ قويّةٍ يحترمها الجميع.

_ تعرّفي على حقوقك وواجباتك وتعاملي مع الرجل كشريكةٍ له، لا كندٍّ ولا كخاضع.

_ التعليم يزيد من قوّتك ووعيك، تعلّمي وعلّمي الفتيات من حولك.

_ العمل يجعلك قويّةً، لكن ضعي شروطًا تحميك من التعرّض للعنف والاستغلال.

_ في حال تعرّضك للعنف، اطلبي المساعدة من شخصٍ موثوقٍ، ويفضّل أن يكون اختصاصيًّا إن أمكن.

2_ ما الذي يمكنك القيام به تجاه غيرك؟

_ اهتمّي بملاحظة ما يحدث حولك للنساء والفتيات.

_ ساهمي في توعية النساء الأخريات بحقوقهنّ وواجباتهنّ.

_ قدّمي المساعدة وشجّعي الأخريات على الحديث حول ما يتعرّضن له من عنفٍ.

_ شجّعي النساء والفتيات على التعليم والعمل لتحقيق مكانةٍ حقيقيّةٍ.

لأنّ قوّة المرأة مزيجٌ من اللطف والصلابة، فلا تسمحي لأحداث الحرب الشرسة وقسوة النزوح والظلم أن تضعفك أو تجعلك متلقّيًا أو مصدرًا لمزيدٍ من العنف.

اتفاقيّة منظّمة الوحدة الإفريقيّة عام 1969

مادّة (3)

حظر الأنشطة التخريبيّة

1_ على كلّ لاجئٍ واجباتٌ نحو البلد الذي وجد نفسه فيه والذي يتطلّب على وجه الخصوص أن يلتزم بقوانينه ولوائحه، وكذلك الإجراءات التي تتّخذ للحفاظ على النظام العامّ، ويمتنع كذلك عن أيّ أنشطةٍ تخريبيّةٍ ضدّ أيّ دولةٍ عضو بمنظّمة الوحدة الإفريقيّة.

2_ تتعهّد الدول الموقّعة بمنع اللاجئين المقيمين في أراضيها من مهاجمة أيّ دولةٍ عضو بمنظّمة الوحدة الإفريقيّة بأيّ نشاطٍ من المحتمل أن يسبّب التوتّر بين الدول الأعضاء، وخاصّة باستخدام الأسلحة أو عن طريق الصحافة أو الإذاعة.

مادّة (4)

عدم التمييز

تتعهّد الدول الأعضاء بتطبيق أحكام هذه الاتفاقيّة على اللاجئين كافّةً من دون تمييزٍ بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسيّة، أو عضويّة جماعةٍ اجتماعيّةٍ معيّنة، أو بسبب الآراء السياسيّة.

حدّثتني أمّ صالح

همام الخطيب

لم يفارقني الخوف قط طوال حياتي، كان يسكنني كما تسكن النار في الخشب ويعشّش فيّ كما تعشّش الرائحة في الجسد، وأراه منثورًا حولي على الحائط الذي «له آذان» وفي صوت أمّي المرتجف عندما تريد أن تخيف ابني «تاع يا صالح إجاك الدركي». أمّي التي عايشت فترة الاستعمار الفرنسيّ، وماتت ولم تقتنع أنّ الاستعمار قد زال، وسورية قد أصبحت بيد أبنائها. وكيف لها أن تقتنع؛ فلا القرية تغيّرت معالمها، ولا الخوف من «الدركي» زال، وبقيت آذان الحيطان مشنّفةً، حتى طرقات القرية بقيت على حالها كما شقّها المستعمرون. نعم، ماتت أمّي في الثمانينيّات وهي تردّد دائمًا (الله لا يوفقهم إيمت بدهم يحلّوا عنّا).

تحدّثني «أمّ صالح» وتأخذ شهيقًا وكأنّها تريد أن تبتلع العالم، لا لشيء، إنّما لتبصقه بكلّ قيمه التي أصبحت جوفاء كطبلٍ لا يجيد سوى القرع، والخوف بادٍ على بؤبؤيها المتراقصين ذعرًا كنوّاس الساعة. تفرك جبينها الملبّد بالتجاعيد وكأنّها تريد أن تمسح شريطًا يمرّ عبر ذاكرتها وتراه أمام عينيها حاضرًا. وفجأةً، بصوت المذعور تصيح «صالح»، صوت جعلني أحسُّ بأنّ «صالحًا» في مكانٍ قريبٍ منّي ويحتاج إلى المساعدة. إلّا أنّي استدركت أنّها تستذكر حدثًا ما، حصل منذ زمنٍ ليس بالقريب إلّا أنّه لا يزال حاضرًا بحجم صرخة المستغيث.

تتابع أمّ صالح، والدمع يترنّح في جفنيها: كان يدرس الحقوق في جامعة حلب في الثمانينيّات، وعلى الرغم من أنّي كنت أردّد على مسمعه دائمًا وصايا جدّته أنّ «الحيطان لها آذان ونحن نمشي بجانبها ونقول يا ربّ الستر»، وعلى الرغم من أنّ جدّته نفسها كانت في طفولته تخيفه من «الدركي»، إلّا أنّه كان يجاهر بآرائه السياسيّة، ويرى نفسه بطلًا تقع على كاهله مهمّة تغيير العالم. وأنا كنت أراه فارسًا هاربًا من حكايا الجدّات إليّ، لا يقبل بالضيم وفيه صفات النبلاء. آخر كلماته كانت «عندما سأعود سأجلب لك الزعتر من حلب»، ومن يومها لم آكل الزعتر قط. ومن يومها لا يغيب عنّي صوت وقع أقدامه عندما يقترب من الباب وأكون في انتظاره؛ إنّ لصوت وقع خطا «صالح» إيقاعًا خاصًّا.

يرتجف فكّها السفليّ، وتقضم شفتيها، ثمّ تتابع: في بيتنا هناك في القرية التي نزحنا عنها كانت غرفته تتوسّط الدار، وكنت أرتّبها دائمًا على الرغم من أنّ أحدًا لم يدخلها منذ غيابه، لكنّني أرتّبها بعد أن أعمل فيها ما كان يعمله؛ أبعثر الكتب على الطاولة، وأفتح ذاك الكتاب الأحمر الذي يتوسّطه رأس الرجل الأصلع ذي «السكسوكة»، وأضع بيجامته كما كان يقلعها دومًا مكوّمةً على بعضها، وأفتح أبواب خزانته كلّها كما كان يتركها... وأعود مجدّدًا لأرتّب تلك الغرفة كما كنت أرتّبها قبل أن يغيب.

والآن... بعد أن تركت منزلي وقريتي، أكثر ما أشتاق إليه هو تلك الغرفة وعملي المعتاد فيها. «صالح» لم يخرج منّي بعد، أحسّ وكأنّه لا يزال في أحشائي جنينًا؛ صحيح أنّي لا أشعر الآن بثقلٍ في بطني أو تقلّصاتٍ ناجمةٍ عن حركته، إلّا أنّني أشعر بثقله في روحي وبحركاته في مخيّلتي. «صالح» الآن موجودٌ معي أكثر من أيّ وقتٍ مضى، فأنا وإيّاه نتشارك الظلم والقهر والعجز.

حبيبي يا صالح أنبئك أنّ النبلاء اليوم هم في السجون أو في القبور أو تحت الحصار، أو في المنافي، أو ينتظرون ما حلّ برفاقهم، وهم مسكونون بأنّاتك وأنّات المعذّبين في سورية، يقتاتون على أملٍ شحيحٍ بانتصار الحقّ ونصرة العالم للمظلومين.

نعم، يا أمّ صالح يسكننا الخوف كما تسكن النار في الخشب، قلتها وأنا أرتعد خوفًا من أن يذوق أبناؤنا ما ذقناه. يا ربّ العرش أما من خلاص؟!

عمل للفنانة : سهير سباعي

خيمياتة

« الأولى »

سيناريو: يزن درويش
رسوم: محمد طيبة